



مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية مُحكمة



الجزء 1

العدد : 17

يوليو - سبتمبر 2025م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معلومات الإيداع
في مكتبة الملك فهد الوطنية
النسخة الورقية :

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٧٦-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٨٤-١٦٥٨

الموقع الإلكتروني للمجلة

<http://journals.iu.edu.sa/ALS/index.html>

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدى

(رئيس هيئة التحرير)

أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضى

(مدير التحرير)

أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك

بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي

أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي

أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي

أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان البتيمي

أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي

أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان

أستاذ اللغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان - بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد

أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة - مصر

أ.د. سعيد العوادي

أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض - المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك

(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني

أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى

أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي

أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش

أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان

أستاذ الأدب والنقد. تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي

أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية

المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله

أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية

بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العبيدي

وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتسم بالأصالة والجدة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستقلاً من بحوث سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيتّه.
- أن يشتمل البحث على:
 - عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
 - مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
 - كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
 - مقدّمة.
 - صلب البحث.
 - خاتمة تتضمّن النتائج والتوصيات.
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
 - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثه فيه، و (١٠) مستلّات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاء من أوعية النّشر - إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://journals.iu.edu.sa/ALS/index.html>

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
(١)	مُقَدِّمة في النَّحْو من كلام الشيخ وليّ الدين محمد بن أحمد المَلَوّي المنفلوطي (٧١٣-٧٧٤هـ) دراسة وتحقيق	٩
د. محمد بن حبيب الترجمي		
(٢)	إصلاحات الشَّلَوِّين الصرفية في متن الجزولية في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير	٦٣
د. ساره عبد الله عبد العزيز الصبيح		
(٣)	من ركائز الفكر اللُّغويّ في الخصائص لابن جني قراءة تحليلية	١٣٥
أ.د. عبد العزيز بن سالم الصّاعديّ		
(٤)	الاستعارات التصوريّة في خطاب المتعافين من مرض السرطان	٢٠٥
د. طلال مفلح سالم الحويطي		

م	البحث	الصفحة
	بواعث التداخل بين وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني	
(٥)	ومعايير التفريق بينهما	٢٥٩
	د . سعيد بن عثمان الملا	
	التحليل الحاسوبي أداةً للنقد الأدبي	
(٦)	بين التجويد والتبديد	٣٢١
	د . محمود محمد علي أحمد الكردي	
	القصيدة العربية المعاصرة	
(٧)	بين غواية التشكيل وتحولات الموضوع	٣٧٧
	د . إبراهيم عمر علي المحائلي	
	الخصائص الأسلوبية في ديوان الشعر عينك والإبحار قافيتي	
(٨)	للشاعرة سعاد أبو شال	٤٣٧
	د . أمل بنت عيد بن نويفع المطيري	

بواعث التداخل بين وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني ومعايير التفريق بينهما

Causes of Overlap Between the Function of Grammar and the Function of Semantics and the Criteria for Differentiating Between Them

د. سعيد بن عثمان الملا

أستاذ مشارك في البلاغة والنقد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب

بجامعة الملك فيصل

البريد الإلكتروني: soalmulla@kfu.edu.sa

اعتماد البحث A Research Approving 12/07/2025		استلام البحث A Research Receiving 28/04/2025
نشر البحث A Research Publication		
ربيع الأول ١٤٤٧ هـ = September 2025		
DOI:10.36046/2356-000-017-005		

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث للكشف عن الأسباب التي أدت إلى تداخل وظيفتي النحو والبلاغة ممثلة في علم المعاني، واستثمار أسس منطقية، كانت محل تداول علماء العربية قديماً وحديثاً، مع غفلة الباحثين عنها؛ ليؤسس منها معايير منهجية، واضحة المعالم لفضّ النزاع المتفشّي بين الوظيفتين، حيث تعطي تلك المعايير لكل من هذين العلمين مساحته ليزاول مهامّه المنوطة به، فتتنامى عطاءاته دون تداخل يفقد أحدهما أدنى مقاييس العلمية والمنهجية، التي أصبحت علامة فارقة بين البحوث المتطلّعة للإنتاجية ضمن معطيات العصر، ومجريات السياق الثقافي الأصيل.

الكلمات المفتاحية: وظيفة، معايير، نحوية، بلاغية.

Abstract

This study aims to uncover the reasons that led to the overlap between the functions of grammar and rhetoric, as represented in the science of meanings ('Ilm al-Ma'ānī), and to utilize logical foundations that were discussed by Arab scholars in the past and present but have often been overlooked by researchers. The goal is to establish clear methodological standards to resolve the widespread disputes between the two functions. These standards give each of these two disciplines the space to carry out their assigned tasks, and their contributions grow without interference that would cause either of them to lose the minimum standards of scientific and methodological excellence, which has become a distinguishing mark between research that aspires to productivity within the givens of the era and the course of the authentic cultural context.

Keywords: function, standards, grammatical, rhetorical.

مقدمة

لا يفتأ بعض الباحثين في دراستهم لخصائص التراكيب ودلالاتها، قديماً عن النعي باللائمة على النحويين وقوفهم عند حدود الصنعة النحوية، وعدم تطلبهم لأسرار هذه التراكيب، والأغراض التي ترمي إليها، تبعاً لمقتضيات المقامات التي انتدبتها، ويطالبون بضم علم المعاني للنحو، وهو أمر غير منهجي؛ وذلك لأنّ العلوم عرفت التخصص منذ وقت مبكر، وليس من مصلحتها هذا الخلط، وهذا الذي ينادي به الدارسون هو من وظيفة البلاغيين المنشغلين بعلم المعاني خاصّة، فهم المنتظر منهم أن يكشفوا عن هذه الأسرار، وأن يضيؤوا النصوص بتأملاتهم التي تكشف عن عمق هذه التراكيب، وبداعة بنائها، ليأخذوا دورهم من النظر في نصوص البيان العربي، بعد أن قال النحاة قولتهم في التراكيب العربية، وأبانوا عن قواعد الصحة اللغوية فيها، المبنية على تتبّع المعنى، وما يجوز وما يجب، وما يمتنع من كيفيات البناء.

أسئلة البحث:

- ١- ما البواعث التي هيأت لفكرة الازدواج بين المقاربة النحوية، والمقاربة البلاغية للتراكيب النظامية؟
- ٢- هل كان الفرق عند العلماء غائباً بين وظيفة الدارس نحويّاً والدارس بلاغيّاً للتراكيب؟
- ٣- هل كانت ولادة علم المعاني في أحضان البلاغة العربية من أصلاب علماء النحو سبباً لتوهم امتزاج علم النحو بعلم البلاغة؟ وهل أثر ذلك إيجاباً أم سلباً على دراسة التراكيب؟
- ٤- ألا يمكن استثمار الأسس المنطقية في التفكير التراثي النحوي والبلاغي، بحيث تُصاغ في صورة معايير محكمة بصيغ تقابليّة تأخذ طابع التكامل، لتبيّن حدود منطقة تحرك كل علم، بحيث تشكّل معالم لا تقبل الجدل

لفض الخلط بين الوظيفتين؟

هدف الدراسة والإضافة العلمية لها:

يسعى هذا البحث لدفع الوهم، الموهي بتداخل وظيفتي علم النحو وعلم البلاغة، ممثلًا في علم المعاني، بعد الكشف عن بواعث هذا التداخل في التراث العربي، ثم رسم حدود منهجية بين الوظيفتين، في صورة معايير مبنية على أسس موضوعية، لم تتجه الدراسات السابقة لإبرازها، ويهدف الباحث من خلال ذلك لتحقيق التالي:

- ١- حفظ معالم كل علم على حدة لبيان الدور الخاص لكل منها ومساهماته البناءة في الصورة النهائية في تطور العلوم.
- ٢- وضع سنن للباحثين في مناهج الدرس اللغوي والبلاغي تفتح لاستقراء المزيد مما سطره العلماء قديمًا وحديثًا حول هذه القضية تنظيرًا وتطبيقًا.
- ٣- إرشاد مقاربي النصوص لتركيز مهامهم الإجرائية، بحسب توجههم وأدواتهم.

منهج البحث:

سلك البحث منهج الاستقراء والآراء القديمة والحديثة النظرية والتطبيقية ذات العلاقة لتحليلها واستنباط معايير منهجية يمكن أن يهتدي بها من ينشد الرشاد في قضية مفصلية من قضايا علوم الآلة التي كانت ولا تزال العاصم لفهم مقاصد الوحيين، وتلمس أسرار التعبيرات المقدسة، وأبعاد دلائلها.

خطة البحث:

اقتضت الأهداف المنشودة للإجابة عن الأسئلة التي أثارها مشكلة البحث أن أقسّمه إلى ما يلي:

تمهيد لفكرة التداخل بين الوظيفتين في كلام المؤلفين والانفصال بينهما.

المبحث الأول: بواعث تداخل وظيفة علم النحو بوظيفة البلاغة ممثلة في علم المعاني.

المبحث الثاني: معايير التفريق بين وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني وخاتمة بأبرز النتائج التي اهتدى إليها البحث.

الدراسات السابقة:

كثيرة تلك الدراسات المتخصصة في مقارنة هذه القضية المفصلية، ويمكننا حصر أهم ما يتعلق منها بمحاولة الكشف عن ملامح أسس التفريق بين الوظيفتين، فيما يلي:

١- إشكالية العلاقة بين النحو العربي وعلم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني، وهي أطروحة دكتوراه من إعداد عمر باهي، من جامعة محمد بوضياف في الجزائر، وجلّ عمله ترتيب المسائل التي استعرضها عبد القاهر في دلائل الإعجاز من الوجهتين النحوية والبلاغية، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والقصر.

٢- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، بحث مطبوع في العراق، لمحمد حسين الصغير، انتهى فيه إلى أن مباحث الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة وإن كانت لا تخلو من لمسات نحوية، وملامح اعرابية إلا أنّها مباحث بلاغية، ومباحث الإسناد، ومتعلقات الفعل، وقضايا التقديم والتأخير والحذف والإظهار والإضمار والتقدير، والقصر والحصر، والخبر والإنشاء، وإن كانت لا تخلو من رصد بياني أحياناً إلا أنّها مباحث نحوية.

٣- بحث بعنوان **المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية** لحفظي حافظ اشتية، في ثلاث وخمسين صفحة، وقد لام فيه النحويين لأنهم غلبوا القواعد على واقع اللغة وعطاءات المعاني، ما أدّى إلى عدم تفعيل البلاغة على حدّ قوله، كما صرّح ولوّح بتكلم ذوي كل فنّ في فنّ صاحبه، فنعى على البلاغيين إيراد خلاصات النحاة في شروح التلخيص.

٤- دراسة تحليلية تطبيقية في ديوان عروة بن الورد، منشورة في مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، لهنية المروي تحت رسم: **معالم التلاقي في فهم النص بين علوم النحو وعلم المعاني**، استعرضت فيه أبواب المعاني ورصدت آراء النحاة في أحكامها الصناعية، وشواهد مسائله من ديوان عروة.

٥- مداخلة من عشر أوراق لسعاد بولشفار بعنوان: **خصائص التركيب النحوي بين علم**

النحو وعلم المعاني نشرته في مجلة "مقامات" بالجزائر، تحدثت فيها عن بعض خصائص التركيب النحوي.

٦- بحث في طبيعة العلاقة بين النحو والبلاغة عند القدماء والمحدثين موسوم ب: **النحو والبلاغة** **علمان أم علم واحد بفرعين**، لعبد العليم بوفاتح، في عشر صفحات، نشره مخبر تحديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية بكلية الآداب - جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس في المجلد الثالث - العدد الثامن، ديسمبر ٢٠١٦ م، ذكرت عناية النحو بمسائل البلاغة والتمهيد لها.

٧- محور من مبحث بعنوان: **تكامّل النحو والبلاغة في كتاب دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني باب التقديم والتأخير أنموذجاً، مكوّن من تسع صفحات لعادل البقالي ومصطفى العادل، أثبتا فيه التكامّل بين علوم اللغة، وأنّ البلاغيين ممثلين في عبد القاهر أكملوا جهود النحويين لما مزجوا بين وظيفتي النحو والبلاغة، المفصّلتان إلى سلامة التركيب وفنّيته، وسما نظرية النظم بالنحو البلاغي.

٨- مقال موسوم بـ **علاقة النحو بالدلالة في النظرية النحوية العربية** لإسمهان بدي وعبد الناصر بوعلي، من سبع صفحات منشور في مجلة جسور المعرفة، دُعوا فيه إلى التخفيف في تدريس النحو من قيود الصنعة النحوية، والسعي نحو بناء الملكة اللغوية عن طريق تذوّق النصوص الرفيعة.

٩- **العلاقة بين علمي النحو والبلاغة**، لأحمد عبد الحفيظ، جامعة المنيا، ٢٠٢٣م، دراسة بلاغية نقدية. تكلم فيها عن اقتران الجواني البلاغية بالنحوية في نقد الجاهليين، وكتب المقعدين للنحو كسيبويه وابن جني، ورأى أن من العقم القول بالفصل بين الوظيفتين.

١٠- **من معاني النحو إلى معاني علم المعاني**، مقال للحسين الزاهدي. في مجلة طنجة الأدبية، ٢٠١٠م، فرّق فيه بينهما بأن النحو وظيفته تأدية أصل المعنى والثاني يحرّز به عن الخطأ في تطبيق الكلام وفق مقتضى الحال، وهذا يدرك بالعدول عن المعنى النحوي.

تهديد

كثيرة هي الدراسات الحديثة التي قاربت مسألة الفصل بين النحو والبلاغة، وشأنها في ذلك شأن أغلب القضايا المفصلية في العلوم، فقد بدأ الخوض فيها فيما لا يتعدى إشارات أو إلماحات تستدعيها مقامات معينة، وانتهت إلى دراسات أكاديمية وبحوث تسعى لوضع حد فاصل واضح الملامح لحل أزمة متوهمة في تداخل الوظائف. ففي التفريق بين وظيفة النحو ووظيفة علم المعاني، ذهب الأستاذ أحمد الشايب إلى أنّ النحو يرشد إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقتها معاً في الجمل والعبارات، ثم يعين في تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته، إذ حقق صحة العبارة في ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقارئ والسامع. أمّا بلاغة المعاني: فهي تتصرف بعد ذلك في العبارة، تصرفاً يجعلها سلسلة قوية التأثير، بحيث تكون مناسبة للمقامات وأحوال المخاطبين، فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي، ولكنها سقيمة التراكيب، لا ترضي الذوق^(١).

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى أنّ وظيفتهما واحدة، فعلم المعاني جزء من النحو، ولكنّه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل، وإن كان لبلاغته مزية على النحو، فهي في كونه تتجاوزه إلى الجوانب الذوقية النفسية، التي لا يصل إليها

(١) ينظر: أحمد الشايب، "الأسلوب". (ط١٣، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٣م)، ٢٦، ومن فرق بينهما في الوظيفة شوقي ضيف، "تاريخ البلاغة". (مصر: دار المعارف، ١٩٦٥م)، ٦٣، وعبد الحميد السيد، "دراسات في اللسانيات العربية". (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ١٦٣، فقد رأيا أنّ استقلال كل مستوى بمباحثه ومصطلحاته أنفع للدرس.

النحو، ولا يمكن إخضاعها لقواعده وضوابطه وقوانينه^(١).

وهناك من رأى في توقف النحاة عند حدود الصنعة النحوية فرصة، فتحت الباب أمام البلاغيين؛ لإنجاز علم يحسب له هو علم المعاني، حيث رأى أنّ "المباحث التي تفرغ لها علم النحو في المعاني، هي بعينها التي أشبعها البلاغيون بحثًا أسموه: بعلم المعاني، إلا أنّ نظرة فاحصة إلى الموضوع، تقتضي التدبر والفصل في الموضوع على أساس علمي رصين، فهي مباحث نحوية عليها مسحة بلاغية، أو فقل هي معان نحوية حسننها البلاغيون بتتمات بيانية، وحاولوا إخراجها بصيغة جديدة، يصلح أن تسمى في ضوء ما حققوه: (معاني النحو البلاغية) فلو أعدت النظر في هذا مرة ثانية، لوجدت النحويين أنفسهم، قد قصرُوا في مجال معاني النحو، فتركوها على علاقتها جامدة، دون تزييد بياني أو صقل أسلوب، أو معنى إضافي، مما شجع علماء البلاغة على استغلال هذا الجانب، في استيفاء حقه المضاع، فعاد من حصة البلاغة وهو جزء مقتطع من النحو"^(٢).

والحقيقة أنّ من أهم الأسباب، التي أدّت إلى تداخل وظيفة النحو بوظيفة البلاغة، ممثلة في علم المعاني، هو الجدل حول فكرة اتصال النحو بالبلاغة، وانفصاله عنها، وما تبعها من خلاف بين أيّهما أحق بعلم المعاني، بل ذهب أحدهم إلى إلحاق

(١) ينظر: تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ١٨.

(٢) محمد حسين الصغير، "علم المعاني بين الأصل النحو والموروث البلاغي"، (ط١، بغداد: مطبعة آفاق عربية، ١٩٨٩م)، ٧٩.

علم المعاني بالنحو فجعل النحو جسمًا روحه المعنى (١).
ولعل من أسباب ذلك أيضًا: "أنّ نظام الوظائف التركيبية ليس صارمًا، إلى
درجة تقوم بمقتضاها حواجز، تفصل بين الوظيفة والوظيفة، وتمنع اشتراط الوظائف في
التعبير عن المعاني، والتباس الوظائف بعضها ببعض" (٢).

-
- (١) إبراهيم مصطفى، في "إحياء النحو"، (مصر: لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٩م)، ١٩، وأيده
في ذلك مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي
الحديث"، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٦م)، ٢٢٦، ومازن المبارك في "الموجز في
تاريخ البلاغة"، (بيروت: دار الفكر)، ١٣٠.
- (٢) زكي بن صالح الحريول، "في خصائص النظام النحوي"، (ط١، جدة: كنوز المعرفة،
١٤٤٤هـ)، ٤٦.

المبحث الأول: بواعث تداخل وظيفة علم النحو بوظيفة البلاغة ممثلة في علم

المعاني

باستقراء كتب التراث يمكننا أن نلاحظ مجموعة بواعث أدّت إلى التداخل بين وظيفة النحو والبلاغة ممثلة في علم المعاني، مع أن هذه الأمور كان ينبغي لها أن تساهم في الفصل بين مهام الوظيفتين، إلا أن القراءة التي قرئت بها ودوافع الحرص على تكامل العلوم جعل النظرة العاطفية تحول دون استنطاق النصوص وأبعادها بصورة علمية موضوعية مجردة، ويمكن ردّ ذلك إلى ما يلي:

١ - تعريفات النحو وأثرها في تداخل وظيفته بوظيفة علم المعاني:

المتتبع لتعريفات النحو في كتب علمائه، قديماً وحديثاً، يدرك بتأملها أنّ منها ما يخلّي مهام النحوي من عمل البلاغي تماماً، ومنها ما يهيئ للقول بتداخل الوظيفتين في مهامه. فمن التعريفات التي يمكن أن تفيد تأطير وظيفة النحو، وتحديدتها بعيداً عن مهام البلاغيين ما يلي:

- تعريف ابن جني (٣٩٢هـ)، عندما عرّفه بقوله: "انتحاء سمت كلام العرب بمعنى قصده في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب" (١)، وهو وأول تعريف للنحو يمكن أن يُعتد بعلميّه.
- وتعريف ابن الأثير (٦٠٦هـ) حيث قال في حدّه له: "النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكمًا، واصطلاح ألفاظهم حدّاً ورسمًا" (٢).

(١) أبو الفتح عثمان ابن جني، "الخصائص"، تحقيق: محمد علي النجار، (ط٤)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب). ١: ٣٥.

(٢) مجد الدين أبو السعادات، "البدیع فی العربية"، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، (ط١)،

- وجاء ابن عصفور (٦٦٩هـ) فعرفه بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى أحكام أجزائه التي تتألف منها، فيحتاج من أجل ذلك تبين حقيقة الكلام، وتبين أجزائه التي يتألف منها وتبين أحكامها" (١).
- وعرفه اللورقي (٦٦١هـ) فقال: "النحو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط" (٢).
- وعرفه الشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) فقال: "هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكم إعراباً، وبناء وموضوعات الكلمات العربية لأنه يبحث عن عوارضها الذاتية من حيث البناء والإعراب" (٣).
- ويتأمل هذه التعريفات، نرى أنها تحصر مهام النحو في البحث عن الصيغ، والصحة التركيبية، والإعرابية، وما أكثر التعريفات التي دار حول هذه المهام، دون نظر لمطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو في أغراض التراكيب البلاغية، لا من قريب ولا بعيد.
- أمّا تلك التعريفات التي تأذن بتداخل الوظيفتين، وهي قليلة، فمنها:
- تعريف ابن فرخان (٥٤٨هـ) النحوي، عندما عرفه بقوله: "النحو صناعة

=

١٤٢٠هـ). ٧/١.

- (١) أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، "المقرب"، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، (ط١، ١٩٧٢م) ١: ٤٥.
- (٢) القاسم بن أحمد، "المباحث الكامليّة شرح المقدمة الجزوليّة"، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، رسالة الدكتوراة، (مصر: جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ)، ١: ٧.
- (٣) أبو الوليد خالد بن عبد الله الأزهرى، "شرح التصريح على التوضيح"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ١: ١٢.

علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب، من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى" (١).

- وتعريف ابن الناظم (٦٨٦هـ) حين قال عن النحو: "عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل، المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير، ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه" (٢).
وكما نرى فقد أشار تعريف ابن فرخان إلى مراعاة الارتباط فيه بين الألفاظ والمعاني؛ فالنحو عنده مراعاة ما تقتضيه ظاهر الصناعة، ومراعاة ما تتطلبه المعاني معا لما بينهما من كمال الارتباط. وعندما يعرف النحو بأنه علم ينظر في ألفاظ العرب من جهة التأليف والاستعمال ليدرك العلاقة بين النظم والمعنى، فإننا لا نقف عند حدود ضبط الإعراب والصيغ فحسب، بل نتجاوزها إلى الوظيفة البلاغية والدلالية لأنه يجعل النحو وسيلة لفهم أثر التراكيب على المعاني البلاغية.
وهذا عين وظيفة البلاغة (علم المعاني)؛ إذ هي الأخرى تدرس التراكيب لمعرفة الفروق الدقيقة في الدلالات والتأثيرات فكلما كان تعريف النحو يشمل العلاقة بين النظم والمعنى، زادت مساحة التداخل، وكلما حُصر في الإعراب والصيغ، تميّز عن البلاغة.
وكذلك تعريف بدر الدين ابن مالك لا يفصل النحو عن علم المعاني تمامًا؛ لأن وظيفة النحو وفق هذا التعريف تتعدى صحة التركيب إلى تحقيق المعاني بدقة، وهذا

(١) علي بن مسعود الفرخان، "المستوفى في النحو". تحقيق: محمد بدوي المختون، (القاهرة: دار الكتب العربية، ١٤٠٧هـ) ١: ١١.

(٢) بدر الدين ابن مالك، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ)، ٤.

يفيد أنّ النحو لا يكتفي بالوظيفة التركيبية، بل يمد نظره إلى الوظيفة الدلالية البلاغية. وبهذا نرى أنّ تطور تعريف علم النحو، يعكس تطوّر النظرة إلى اللغة نفسها، فمن كونه أداة لضبط اللسان وحفظه من الخطأ، إلى علم يدرس العلاقات التركيبية للكلمات، ثم إلى علم يتأمل في علل اللغة وأصولها، وصولاً إلى كونه جزءاً لا يتجزأ من فهم المعنى وتحقيق التواصل الفعال، وربطه بالوظائف الدلالية والتداولية للغة. هذا التطور أثر بشكل مباشر في إدراك العلاقة بين النحو وغيره من علوم العربية، خاصة علم المعاني، مما أدى إلى توهم التداخل بين وظائفهما في بعض الأحيان.

لقد أثر تطور تعريف علم النحو، خاصة في اتجاهه نحو ربط الشكل بالمعنى والوظيفة، في توهم التباس وظيفته بوظيفة علم المعاني، وهذا الالتباس ليس بالضرورة سلبياً، بل يعكس في كثير من الأحيان تكاملاً بين العلمين، فعندما بدأ النحو يولي اهتماماً أكبر للمعنى، أصبح يبدو وكأنّه يقتحم مجال علم المعاني الذي يُعرف بأنه "علم يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، الذي يريد المتكلم إيصاله إلى ذهن السامع، فالاحتراز عن الخطأ، يتمثل في مطابقة الكلام لمقتضى الحال" (١)، أي كيفية اختيار الألفاظ والتراكيب لتناسب المعنى والغرض. هذا الاهتمام المشترك بالمعنى هو جوهر الالتباس. فالتركيز على "الوظيفة" و"الغرض" و"مقتضى الحال" هو صميم عمل علم المعاني. فعندما يبدأ النحويون في تحليل التراكيب من منظور وظيفتها الدلالية والبلاغية، يصبح من الصعب التمييز بوضوح بين ما هو "نحو" وما هو "معاني".

ومع هذا التداخل إلا أنّ النحو ظلّ يهتم بزوايا الصحة التركيبية، وظلّ علم المعاني يهتمّ بزوايا الغرض الدلالي والبلاغي.

(١) ينظر: يوسف بن أبي بكر السكاكي، "مفتاح العلوم"، (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤٠٧هـ، ١٦١.

إنّ تطور تعريف علم النحو من مجرد ضبط شكلي إلى علم يولي اهتمامًا كبيرًا بالمعنى والوظيفة، أدى إلى تقارب كبير بينه وبين علم المعاني. هذا التقارب ليس عيبًا، بل هو دليل على نضج الفكر اللغوي العربي الذي أدرك أن اللغة ليست مجرد تراكيب جافة، بل هي وسيلة للتعبير عن المعاني والأغراض المختلفة، وأن الشكل والمعنى متلازمان لا ينفصلان. فالنحو يضع القواعد التي تضمن صحة التركيب، والمعاني تستثمر هذه التراكيب لتحقيق أقصى درجات التعبير والتأثير.

٢ - قضايا النحو وأثرها في التداخل بين وظيفتي النحو وعلم المعاني:

رَكَزَت مصنفات النحو في بواكير تأليفها بشكل أساسي على ضبط أواخر الكلم (الإعراب)، لضمان صحة النطق وسلامة المعنى، خاصة في قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف، وكان الهدف عمليًا بحثًا، وهو حماية اللسان من الخطأ. ومع تطور الدراسات اللغوية وظهور المدارس النحوية (مثل البصرية والكوفية)، بدأ النحو يتّجه نحو التنظير ووضع القواعد والأصول، حتى أصبح يُنظر إليه كعلم مستقل له قواعده ومصطلحاته الخاصة. وقد أدخل علماء النحو منذ سيبويه تفاصيل دقيقة حول بنية الكلمة والجمله، والعوامل النحوية التي تؤثر في الإعراب. وفي مراحل لاحقة، تأثر النحو بالفلسفة والمنطق، وبدأ بعض النحاة يربطون الظواهر النحوية بمسائل المنطق والعقل، ويبحثون عن العلل الكامنة وراء القواعد النحوية. وأصبح التركيز ليس فقط على الوصف، بل على التفسير والتعليل، وهذا أضاف بعدًا أعمق للنحو.

ولا ريب بأنّ ما قام به النحاة واللغويون، من مناقشة لقضايا تمهد لعلم البلاغيين في التراكيب قد كان له أثر لا ينكر في توهم تداخل الوظيفتين، وإن كانت "آراؤهم لم تتجاوز الملاحظات والتقسيمات العامة، كما في دراسة سيبويه وإشارة قطرب - عندما أطلق عبارة (معاني الكلام) على تقسيمات الخبر والإنشاء، التي أصبحت فيما بعد مباحث علم المعاني - إلا أنّها شكّلت قاعدة بنى عليها البلاغيون

أساس علم المعاني" (١).

ثم إنَّ حديثهم عن خصائص الإعراب والإسناد والإفادة، هي من سمحت بتكوّن العلاقة بين العلمين، باعتبار أنَّ بعض أغراض أساليب المعاني، كالتوكيد والتخصيص هي نتاج الإفادة والإسناد التي هي خصائص التركيب النحوي (٢).

وعلى أنَّ علم النحو قد درس أحوال التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغيرها مما يدرسه علم المعاني، ولكنّه قد درّسها من ناحية أخرى، فقد درس جواز التقديم وامتناعه ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، وأنواع التعريف وأحكام التنكير، "ولم يتناولها من حيث وقوعها مطلباً بلاغياً يقتضيه المقام، وتدعو إليه الحال، وهذا هو الفرق بين البلاغة والنحو: موضوعات البلاغة تبحث في علم النحو، ولكن النّحوي يبحثها من حيث الصحة وعدمها، والبلاغيّ يبحثها من حيث مطابقتها لأحوال السامعين" (٣).

وإن كان هذا التداخل في المباحث، جعل الحدود بين العلمين تبدو غير واضحة، فكلاهما يتناول نفس الظاهرة اللغوية، ولكن من زاوية مختلفة، النحو من زاوية الصحة التركيبية، والمعاني من زاوية الغرض الدلالي والبلاغي.

والذي لا نريب فيه، أنّه يجب عدم مؤاخذه النّحاة لوقوفهم عند تحوم الصياغة، والصنعة النحوية ونظرية العامل، وما لها من أثر، والإعراب ضمن السياق اللغوي،

(١) أحلام الزهاوي، "علم المعاني بين النحو والبلاغة. دراسة نقدية مقارنة للنشأة والتطور"، مجلة المورد العراقية ٢، (٢٠٠٠م)، ٣١.

(٢) سعاد بوشفار، "خصائص التركيب النحوي بين علم النحو وعلم المعاني"، مجلة مقامات، الجزائر، ٣ (٢٠١٩م)، ٦.

(٣) حسن إسماعيل عبد الرزاق، "النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق"، (ط١)، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٤٠٣هـ، ١١٨.

وعدم التدقيق في دلالات الجمل، وما بينهما من فروق تخفى وتدقّ، بل حتّى في بنائها فوق حدّ الفائدة اللغوية البحتة، وعدم احتفائهم بالأغراض عامّتها وخاصّتها، فمن الخطأ مثلاً أن يلاموا لاكتفائهم بالقول في تقدّم الفاعل على الفعل، أو المفعول على أحدهما، أنّ ذلك وقع للعناية والاهتمام؛ فهو منهم ترف علمي؛ لأنّ هذا ليس من صميم عملهم، ولو خاضوا في مثل ذلك لتضخم الدرس النحوي، وترهل بحيث لا يمكن لمّ شتاته. يقول ابن هشام حاثّاً على هذا الفصل المنهججي: "إنّ تعرض النّحاة لأسرار البلاغة تطفل منهم على صناعة البيان" (١).

ولا معنى لما أصبح الباحثون في الدرس البلاغي يرددونه، من أنّ النحويين أهملوا نظرية معاني النحو، بالرغم من قيامها على أصول النحو وقواعده.

فمهمّة النحويين دراسة التراكيب، وحركاتها الإعرابية، أمّا دراسة مدى دلالتها على المعاني، التي يطابق بها الكلام مقتضيات الأحوال، فهي مهمّة البلاغيين.

لقد قام النحويون تجاه التراكيب بوظائفهم خير قيام، فقد تناولوها وظيفيّاً وإعرابيّاً، وعالجوها معالجة شاملة، ابتداء من تعريف مكوناتها، وذكر أدوات أساليبها، ومواضع استعمالها وأقسامها، تبعاً لأحكامها الإعرابية، معللين هذه الأحكام، وفي كل قسم فصلوا ودققوا، وأوردوا الخلافات مدعومة بالشواهد.

"لقد رفع النظام النحوي من مستوى التلقي، فأمدّ المتلقي بما يجعله مؤهلاً لتقبّل جماليات النص، فأتاح للبلاغيين مصدرًا من مصادر إنتاج الدلالة، ألا وهو التأويل! فهو نهج تركيبي دلالي، لقراءة النص قراءة واسعة، تفتح مجالاً للمقارنة بين ما هو في ظاهر التركيب، وما هو في باطنه" (٢).

(١) جمال الدين عبدالله ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: مازن المبارك، (ط ٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ٢: ١٦٩.

(٢) زكي بن صالح الحريول، "في خصائص النظام النحوي"، ٩٥.

أما البلاغيون، فقد اختلفوا في طريقة معالجتهم عن النحاة، تبعاً لمهامهم التكميلية، المترتبة على صنيع النحاة، الذين كفوهم مؤونة عظيمة، وتركوا لهم تركة ضخمة، ثم إنَّ طبيعة الدرس البلاغي، الذي يعنى بمقتضى الحال والمقام، وما تشير إليه القرائن "تفرض نوعاً من المعالجة، تعتد بالأغراض البلاغية، فبعد أن تتوقف جهود النحويين عند دلالة التركيب، تنطلق جهود البلاغيين، للبحث فيما وراء التركيب، من أحوال وهيئات ومقامات" (١).

وكذلك نتبين التباين بينهما، من تتبع المصطلحات التي استعملها كل فريق، فالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل في النحو يسمون في المعاني مسند ومسند إليه، والفضلات النحوية اسمها مكملات أو متممات في علم المعاني أو قيود؛ لأنها تعبر عن استكمال المعنى، في التركيب أو الزيادة في التوسع، وهذا لا ينهض به مصطلح الفضلة، الذي يفتقر إلى بعض دلالاته الوظيفية (٢)، والعطف وترك العطف في النحو، أما في البلاغة فيسمى الفصل والوصل.

٣ - كون الذين أسسوا علم المعاني وألقوا فيه علماء نحو أصلاً:

من الذين أسسوا لعلم البلاغة وتحديدًا علم المعاني سيبويه (١٨٠هـ) في (الكتاب) حيث لم يقتصر في تحليله للتراكيب على الإعراب، بل شرح أثر كل تركيب في الدلالة، وعللّ للتعبير بالفعل دون الاسم والصيغة في الاسم دون الأخرى بعلل

(١) مبارك تريكى، "النداء بين النحويين والبلاغيين"، حوليات التراث بالمركز الجامعي في المدينة بالأردن، ٧ (٢٠٠٧م): ١٤٥.

(٢) ينظر: دليلة مزوز، "الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية"، (الجزائر: مطبوعات جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٨م)، ٤٣٤، وعماد الدين الشمري، "الإسناد بين النحو والبلاغة"، (الأردن: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م)، ١٧١.

بلاغية، ففي التقديم والتأخير مثلاً كان يبيّن كيف يؤدي إلى تخصيص أو قصر أو تقوية المعنى، وأدخل مباحث الخير والإنشاء ضمن تحليله النحوي. ومن أولئك أيضاً المبرّد (٢١٠هـ) وهو من كبار النحاة صاحب المقتضب في النحو، ومؤلف كتاب البلاغة، الذي أبان فيه عن حدّها، وشروط الكلام البليغ، وتفاضل المعاني بتفاضل الأساليب.

وهذا الرّماني (٣٨٤هـ) الذي ألف في الإعجاز النظمي للقرآن، رسالة النكت في إعجاز القرآن، هو عالم نحو أصلاً فقد شرح كتابه سيبويه. وغني عن الذكر أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) الذي يعد مؤسس علم المعاني في كتابه المشهور دلائل الإعجاز، هو عالم نحو من الطراز الرفيع، فقد شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في كتابه المغني الذي بلغ به ثلاثين مجلداً. وليس بخفي أن الزمخشري (٥٣٨هـ) الذي طبّق علم المعاني في تفسيره الكشّاف، هو صاحب كتاب من أعظم الكتب، التي قامت عليها الكثير من الشروح النحوية، وهو المفصّل في صنعة الإعراب.

ثم إنّ السكاكي (٦٠٦هـ) الذي يعد أول من أرسى مصطلح علم المعاني على مباحثه، وحصر البلاغة فيه وفي البيان في قسم من كتابه مفتاح العلوم، هو نفسه الذي جعل قسمًا من هذا الكتاب الذي قسمه ثلاثة أقسام تحت اسم علم النحو، وإفراده كل قسم بعلم يدل على وعيه بالفرق بين العلمين، كما أنّ جمعه لهما في كتاب يدل على ميله لنظرة التكامل بينهما في وظيفة كل منهما تجاه المعنى، وإن كان يرى أن النحو يؤدي أصل المعنى، والمعاني له وظيفة أخرى.

كما أنّ سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) أحد كبار شراح تلخيص الخطيب القزويني، صاحب المطول ومختصر المعاني في البلاغة، عالم نحو وصاحب تصنيفات فيه، فله الإرشاد في النحو، وحاشية نفيسة على شرح الكافية للرضي، وكلها مطبوعة ومحققة.

وهذا الجلال السيوطي (٩١١هـ) وهو العالم الذي لا تخفى كتبه على دارس العربية، صاحب ألفية عقود الجمان في علم المعاني والبديع والبيان، وهو صاحب المصنفات في النحو كهمع الهوامع.

وابن عصام الدين ابن عربشاه (٩٤٥هـ) صاحب الأطول الشرح الكبير على تلخيص القزويني، هو هو شارح الكافية في التصريف لابن الحاجب.

لقد كان علماء البلاغة في أصل تكوينهم نحاةً، فنظروا إلى الكلام بعينين لا بعين واحدة؛ عين تضبط تراكيبه وأبنيته وقواعد إعرابه، وعين تكشف أسرار البلاغة ودقائقه المعنوية، فامتزج عندهم علم النحو بعلم المعاني، حتى صار النحو عندهم روحاً للمعنى، والمعنى ثمرة للنحو، ولم يستطيعوا أن يفصلوا وظيفة النحو عن وظيفة البلاغة، لأنهم وجدوا أن حسن الدلالة لا يتم إلا بحسن التركيب، وأن جمال المعنى لا يظهر إلا في ثوب نحوي صحيح قوي.

وهكذا كان اتحاد العلمين وليد اتحاد العالم فيهما؛ فما تأملوا معنى إلا من خلال تركيب، وما أقاموا تركيباً إلا لغاية معنى.

٤ - تأثير نظرية النظم في تداخل وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني:

يبدو أن نظرية النظم، التي تعد برزخ بين علم النحو وعلم المعاني، من أكثر بواعث تداخل وظيفتي العلمين. ذلك لأنّ عبد القاهر، وجد في دراسته النحوية مفتاحاً لقضية النظم، محط الإعجاز وموطن الفصاحة، فالنحو عنده لم يقف عند صنع العبارة السليمة من الخطأ، بل تعدى إلى صنع العبارة البليغة، ما جعل جملة من الدارسين يذهبون إلى أنّ عبد القاهر قد جنح بالبلاغة إلى النحو، في أقل تقدير؛ لأنّ معنى النظم الذي عليه مدار البلاغة، هو التعلّق النحوي ليس غير. ومن ثم يكون عبد القاهر، من أبرز العلماء الذين وظّفوا النحو والبلاغة توظيفاً متكاملًا، لأنّ "إنشاء الكلام أو نظمه، لا يخضع فقط لما هو تقنيّ معياري، وإنما

محكوم أيضاً بما هو في ذاتي، يرجع فيما يرجع إلى ذوق المنشئ، وقدرته على استغلال الطاقة التوليدية الخلاقة للغة، حتى يصنع أسلوباً ينفرد به عن سواه^(١).
إلا أن المدقق في كلام عبد القاهر ومنهجه التنظيري والتطبيقي للنظرية سيدرك أنه يرى الجمع بين الوظيفتين لا الخلط بينهما، يدلك على هذا أن تجده يشيد بالعلماء إذا انتهوا من مهمة النحو وشرعوا في وظيفة البلاغة، كأن يعللوا على سبيل المثال تقديماً بما يكشف عن خصوصية غرضه، يقول: "فهذا جيد بالغ، إلا أنّ الشأن في أنّه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام، مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير"^(٢).

كما نجد يثرب عليهم، اتهم حادوا عن هذا النهج، بقوله: "وقد وقع في ظنون الناس، أنه يكفي أن يقال: إنّ قدم للعناية، ولأنّ ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر "التقديم والتأخير" في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنّك لترى أكثرهم، يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف. ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"^(٣).

وهذا يعني أنّ الشيخ لم تختلط عليه الوظيفتان، ولا مهام كل وظيفة عنده التبتت بالأخرى، فهو يرى أن توالي المهام في الكشف عن القيم التعبيرية والأبعاد التأثيرية للتركيب، فمهمة النحو عنده مُسلمة لمهمة البلاغية، وهذا ما درج عليه عند تناوله للمسائل وتحليله للشواهد في كتابه دلائل الإعجاز الذي ولدت فيه هذه النظرية.

(١) أحمد الورداني، "قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع

الهجري"، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٤م). ١: ٢٩٧.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، تحقيق محمود شاكر. (ط ٣، القاهرة: مطبعة

المدني، ١٤١٣ هـ)، ١٠٨.

(٣) المصدر السابق نفسه.

المبحث الثاني: معايير التفريق بين وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني

لا يعني تعداد أسس التفريق بين هذين العلمين، في صورة معايير محددة، انحصارها فيما سطره هذا البحث، فهي قابلة للنظر والنقد والزيادة، بحسب ما يمتد إليه النظر من استقراء لدراسات علماء العربية قديماً وحديثاً، واستنباط ما يمكن أن يتوافق مع المنطق المنهجي الذي يساهم في رسم حدود واضحة المعالم لكل وظيفة، وهو ما يعضد التخصصية التي هي سمة من سمات البحث العلمي الجاد، وإتّما كان هدف هذه المقاربة التأسيس لآلية علمية بمنهجية مقبولة، ترشد من يريد النظر في مثل هذه القضايا بتجرّد، وتعيّنه على الانتهاء لنتائج عادلة ودقيقة عند التزامه بأدوات معيارية، من خلال تطبيقها على النصوص، والجهود، ثم إنّها تفتح الباب أمام الناظرين في التراث العربي لاستخلاص المزيد مما يعين على تحقيق الأهداف ذات العلاقة.

المعيار الأول: علم النحو ينظر في الأحكام وعلم المعاني ينظر في الحكم

تتفق آراء العلماء قديماً وحديثاً على أنّ دراسة الأحكام في التراكيب هي من وظيفة النحو، بينما دراسة الحكم (أو الدقائق والأسرار البلاغية) هي من وظيفة البلاغة. هذا التمييز جوهرى لفهم طبيعة كل علم ووظيفته.

فوظيفة النحو الأساسية هي وضع القواعد والأحكام، التي تضمن صحة النطق وسلامة المعنى، فالنحو يجيب عن أسئلة مثل: "لماذا رُفِعَ هذا الاسم؟" أو "لماذا نُصِبَ هذا الفعل؟" ويتتبع الأدوات وتقسيمها، بحسب ما تفيده من المعاني العامة، كالتعريف والتنكير، والنفي والإثبات، ونحو ذلك، أو دلالة على قرب أو بعد، أو تذكير أو تأنيث، أو جمع أو أفراد، ويعلل الأحكام تعليلاً صناعياً، يهدف به إلى تفسير الظواهر اللغوية وتحديد أسبابها، معتمداً على قواعد وقوانين لغوية عامة. ويهتم هذا المنهج ببيان العلل التي أدّت إلى ورود الكلمات والجمل على شكلها الحالي، معتمداً على قواعد النحو المقررة.

وقد اعتنت كتب التراث التي صُنِّفت في علم النحو بوضع القواعد النحوية، التي تحكم تراكيب الجمل، وتضمن فصاحتها وسلامتها من اللحن، وكان هدف أصحابها صيانة اللغة العربية من الخطأ، وكشفهم عما تفيدته أجزاء الكلام من دلالات أولية، وما تختص به كل مفردة، وإن بدا اشتراكها مع أخرى في الدلالة، خاصة بعد اختلاط العرب بغيرهم.

ولا تزال الدراسات الحديثة في النحو تركز على وصف الظواهر النحوية، ووضع القواعد الكلية والجزئية التي تحكمها، بغض النظر عن الجوانب الجمالية أو البلاغية. بينما تقتضي وظيفة البلاغة ممثلة في علم المعاني تحليل تلك الأحكام، لماذا اختار المتكلم هذا التركيب دون غيره، فهي تبحث عن الحِكم التي قصدها عندما تغيى حكماً نحوياً دون غيره، من حذف أو ذكر أو استعمال أداة دون غيرها مما حكم النحاة بإفادتها معنى خاصاً.

وقد برز هذا التمييز بوضوح عند علماء البلاغة قديماً، مبينين أن وظيفة البلاغة تكمن في الاختيار الدقيق للألفاظ والتراكيب لإنتاج معنى معين أو تأثير محدد، وهو ما اصطلح عليه بـ"الحِكم" أو "الأسرار البلاغية".

وكذلك صنع البلاغيون المعاصرون، سواء في التحليلات النصية أو في دراسات النقد الأدبي، فقد سعوا إلى كشف الأبعاد الجمالية، والدلالية العميقة الكامنة في النصوص، والتي لا يستطيع النحو وحده تفسيرها. فالبلاغة تُعنى بـ"لماذا" تم الاختيار، لا بحكم التركيب وكيف تم.

وهناك من اعتنى بالوظيفتين من لدن سيئويه من دون خلط بينهما، وذلك لأنَّ النحو والبلاغة علمان متكاملان، لا ينفصل أحدهما عن الآخر تماماً. فسلامة التركيب النحوي شرط أساسي لإدراك البلاغة. لا يمكن للتركيب أن يكون بليغاً وهو غير صحيح نحوياً. فالبلاغة تبنى على أساس متين من النحو.

المعيار الثاني: علم النحو ينظر في صحة الاختيار وعلم المعاني ينظر في حسن التخيّر

ليس كل ما يجوز لغة يجوز بلاغة^(١)، فصحة الاختيار شيء، وحسن التخيّر شيء، والأول من هذين محلّ عناية النحوي، فالنحو يبحث في المركّبات من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، بينما الثاني هو من صميم بحث البلاغي، "وحسن النظام، لأن الاختيار وحده لا يكفي في أن يوصف الكلام بالبلاغة، فقد يختار العامّة الكلام ويكون صحيح السبك إلا أنّه غير حسن، فلا يكون له حظٌّ في البلاغة"^(٢).

والحسن في الاختيار قيد مهمّ لوظيفة البلاغة في هذه المعيار، وهو المائز له عن الصحة اللغوية، وليس من الدقّة القول بأنّ قيد الاختيار وحده دون الحسن يكفي لعدّ الكلام في البلاغة، باعتباره قيداً للقول المحيط بالمعنى^(٣).

ولقد استهجن بعض الباحثين هذا المعيار، فقال معلقاً عليه: كيف يتنافر العلمان في المسألة الواحدة واللغة واحدة؟ ولم أجازة النحويون، وهم الأحرص على التقعيد المثالي للغة؟ ولماذا لم يجره البلاغيون، وميدانهم الأقرب إلى التعابير المزاحة، عن المثال الرتيب الموافق للقاعدة؟^(٤).

(١) الذي قال به أحمد بن علي السبكي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، ضمن شروح التلخيص، (القاهرة: مطبعة الباي الحلبي، ١٩٣٧م)، ٣: ٢٧.

(٢) إسحاق بن وهب الكاتب، "البرهان في وجوه البيان"، (القاهرة: مطبعة السالة، ١٣٨٩هـ)، ١٢٩.

(٣) ينظر: أحمد المراغي، "تاريخ علوم البلاغة"، (ط١، القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٩م)، ١٣.

(٤) منهم عبد القادر حسين، في كتابه "فن البلاغة". (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ)، ٢٤٠، حيث يقول: "ولا نقتنع بقول السبكي: إنّ هذا يجوز لغة ولا يجوز بلاغة"

مع أنّه احتجّ به، في مثل قوله في التفريق بين دلالات حروف العطف: "فانظر إلى دقّة التعبير بحروف العطف، فالواو وإن كانت تصلح نحوياً أن تؤدي معنى الفاء وثمّ، لأنها لمطلق الجمع، فهي تفيد تأخير المعطوف على المعطوف عليه، سواء أكان هذا التأخير بمهلة أم دون مهلة، فهي تتضمن إذن معنى الفاء، كما تتضمن معنى ثمّ، وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ عدم الدقة في اختيار حرف العطف ووضع الواو بدلاً من (الفاء) أو (ثمّ) تفتقد معه المعنى البلاغي المقصود بحسن النظم، كما أنّ العبارة تكون قلقة لافتقادها الدقّة" (١).

وقال أيضاً: "النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على معانيها من جهة الوضع، وتلك دلالة عامّة، بينما البلاغي ينظر في فضيلة تلك الدلالة ومزاياها، وتلك دلالة خاصّة، وقد أغفل السكاكي والخطيب الفرق بين نظر علم المعاني في الألفاظ ونظر علم النحو فيها، فأدخلا كثيراً من معاني النحو في مباحث البلاغة، فإذا كان النحو ينظر في وجوه الكلام من حيث الصحة والفساد، فعلم البلاغة ينظر فيها من حيث رجحان بعضها على بعض، والأخذ ببعض هذه الألفاظ لتأثيرها في المعنى دون غيرها؛ لأنها فقدت الحسن والتأثير، وهذه خاصيّة تنفرد بها علوم البلاغة دون النحو" (٢).

ومثل هذا التناقض هو ما دفع البحث لفصل الخطاب في هذه المسألة التي كثر في الخلط حتى بين آراء العالم الواحد، ثم إنّ المنهجية العلمية التي هي سمة الأبحاث

=

ودرج على مساره حفظي اشتية. "المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية".

مجلة الجامعة الإسلامية العالمية بباكستان، ٤٩ (١٤٣٥هـ): ١٤٤.

(١) عبد القادر حسين في تقديمه لكتاب البلاغة العالية علم المعاني للشيخ عبد المتعال الصعيدي

(ط٢، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١١هـ). ص (م).

(٢) المرجع نفسه، (ط).

الحديثة، تشدد على هذا الفصل، فهو الذي يضمن عدم تداخل الجهود، ويؤمن لها أصول التكامل

وحسب النظام النحوي، عند اعتناؤه بضبط قواعد التراكيب، واحتفائه بأدق خصائص أبنية المعاني، أنه يحاول "القضاء على الغموض الأخطر، الذي يحول بين نية المتكلم ومراده، وبين فهم المتلقي واستيعابه" (١) وبذلك يهيئ الطريق، وبمهده أمام البلاغة التي تأخذ حينها إجراءاتها التأويلية، وهي في مأمن من اللبس الذي ربّما قلب المعنى.

والقيمة الفنية للنظم في نظر عبد القاهر، إنما هي تلك التي تنشأ عن حسن التخيّر بين تلك الفروق النحوية، التي أشار إليها بقوله: "فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع، و"الفاء" للتعقيب بغير تراخ، و"ثم" له بشرط التراخي، و"إن" لكذا و"إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه" (٢) فإذا كانت غاية النحوي رصد الصواب أو الخطأ، من جهة الاصطلاح فيها، فإنّ غاية البلاغي أن يستجلي في التركيب الفني أسرارهِ ولطائفه الفنية، التي هي فوق مجرد الصواب النحوي، أو لنقل إنّ الخطأ والصواب في النظرة البلاغية هما غير الخطأ والصواب في النظرة النحوية، "فالتراكيب البلاغية هي بالضرورة تراكيب صائبة؛ إذ إنّ مراعاة قواعد النحو ومبادئه، هي أمر لا بد منه في كل تركيب مفيد، ولكن يبقى بعد ذلك، أنّ الفائدة في تلك التراكيب ليست هي الفائدة المجردة، التي يقتصر عليها مستوى الصواب النحوي المجرد، فالأسلوب البلاغي إبداع نحويّ خاص، يقتزن فيه الجمال بالصحة والإمتاع

(١) الحريول، "في خصائص النظام النحوي"، ٥٨.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٥٠.

بالإفادة" (١).

والاقتصار على الصحة النحوية، هو إحدى خصائص الصورة النمطية؛ لارتباطها في نظر البلاغيين بالدلالة المجردة على المعنى من ناحية، ولأنها عدت أساس الصورة الفنية، أو المعنى البلاغي من ناحية أخرى، فالصورة النحوية الصحيحة، هي الأصل أو مقتضى الظاهر، أما الصورة البلاغية فهي تجاوز للأصل، أو خروج على مقتضى الظاهر في أغلب مظاهرها.

فالنحو يبحث عن صحة التراكيب، إعراباً وبناءً بمقدار ما يصح به أداء المعنى الأصلي، فالتراكيب عنده سواء، في أداء المعنى المراد، ولا يعنيه من فرق بينها، ما دامت أدت ما تتم به الفائدة الأولية للغة، وهي أصل المعنى المستفاد منها، هذا هو اختصاص النحو، بعد أن تميزت علوم اللغة وتحدد اختصاص كل منها، فأما البلاغة فإنها ترى كثيراً من الفوارق بين الأساليب، وترى لكل منها غرضاً وموضعاً، لو عدل فيه عن هذا الموضع إلى غيره لكان الكلام ركيكاً، وأسقطت قيمته وانحطت مرتبته، فللجملة الاسمية موضع وللفعلية موضع آخر، وللخبر المفرد مقام، والخبر الجملة مقام. ف" العبرة من إقامة حدّ الوظيفة، واختبارها في السياقات التركيبية، ليست بالتقنين الصارم، الذي يحول دون بلوغ الأغراض المعنوية" (٢).

وحسن الدلالة هو جوهر صناعة الكاتب والشاعر، وهي مكمن المزية، وكل متكلم يحاول أن يعبر عما في صدره بكلام جيد مصقول، وما من الناس من أحد، إلا وقد حاول ذلك، وكل نفس تحب أن تبين عن ضميرها إبانة حسنة، والبلاغة هي

(١) طبل، "المعنى في البلاغة العربية"، ٩٠.

(٢) عبدالسلام عيساوي، "الأبعاد التأويلية والمفهومية في الدلالة المعجمية". (منوبة: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٩م)، ٩٢.

صنعة كل صانع بيان، وهي حسن الدلالة وتماها بتمام الذي له كانت دلالة (١).
ويمكننا أن نستند في إقامة هذا المعيار بقوله "إنّ الوجوه والفروق النحوية تكون أحياناً وسيلة، لصحة النظم، وأحياناً أخرى وسيلة لمزيته" (٢).
ولعل مما يدعم ذلك كثرة دوران مصطلحات الصحة والخطأ والاستقامة، على لسانه في أثناء تحديد تلك الفروق (٣).

المعيار الثالث: علم النحو ينظر في أصل المراد وعلم المعاني ينظر في الزيادة على ذلك الأصل

النحويون إن بحثوا في شرط الفائدة، كان غاية الأمر لديهم رفع أشد القبحين وارتكاب أحسنهما، وأما علم المعاني الذي هو أكبر أبواب البلاغة، فيبحث فيها من جهة حسن النظم، المعبر عنه بالفصاحة في التركيب (٤). فالنظام اللغوي وُجد للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، "فهو آلة للتبليغ، جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة، فهو إلى قوانين فن المواصلات، أقرب منه إلى قواعد المنطق" (٥). وعلى هذا فإنّ ما يتصل بأصل المعنى، إنما هو من اختصاص النحوي دون البلاغي فالبلاغة تبحث عن أثر الأسلوب في النظم! ما حظّه في أداء المعنى؟ هل بلغ منه الغاية؟ أو قصرّ دونه ونبا عنه؟

(١) ينظر: محمد محمد أبو موسى: مراجعات في الدرس البلاغي ص ٤٣.

(٢) طبل، المعنى في البلاغة العربية، ٩٢.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز، ١١٣، ١٣٧، ١٤٠، ٢٣٠، ٣٧٣.

(٤) ينظر: الحرير، "في خصائص النظام النحوي"، ٤٦.

(٥) نهاد الموسى، "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"، (القاهرة: الناشر دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٨٧م)، ٨٧.

فالخصائص ذات القوانين المطّردة، التي هي على غرار قوانين النحو، ليست من جنس المزايا الفنية، بل هي "نوع من الدلالة الأصلية التي يرجع فيها الأمر إلى الصواب والخطأ، لا إلى الحسن والقبح، وهي ليست من جنس الافتنان في الصناعة، التي يهتدي إليها صانع دون صانع، إنّها من قواعد النحو التي لا بد منها في أداء المعاني الأولية، التي يقصدها المتكلم في عبارته، أمرها كأمر أداة الاستثناء، التي تأتي بها حين تريد إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، في أنّنا إذا لم نفعل ذلك أخطأنا في الأداء" (١).

فإذا كانت وظيفة النحو معنية بملاحقة ما لم ينجز من الكلام، واكتشاف مزيد من الإمكانيات التركيبية، التي تمنحها اللغة عن طريق علائق التركيب، من حيث الوظائف الإعرابية، كالفاعلية والمفعولية، والوصفية، والظرفية، ونحوها، فوظيفة البلاغة معنية بملاحقة ما أنجز من ذلك، عن طريق العلاقات التركيبية بين عناصر التركيب، من حيث التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والوصل والفصل، والمطابقة والمخالفة (٢).

فذكر المسند إليه، لمجرد انتفاء القرينة من وظيفة النحوي؛ لأنّ الحذف دونها يوقع الخلل في النظم، فيضيع أصل المعنى، والبلاغي إنّما يبحث عن خصائص الكلام بعد سلامة المعنى الأصلي.

بل لقد ذهب العصام، إلى أنّ الحذف لمجرد قيام القرينة ليس مما يبحث عنه البليغ، بل ذلك من بحث النحوي أيضاً؛ لأن العامة كثيراً ما تحذف، اعتماداً على

(١) محمد نايل أحمد، "نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد الغربي الحديث"،

(القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٧٤م)، ٦٢.

(٢) ينظر: الحريول، "خصائص النظام النحوي"، ٧٤.

القرائن، فلا بدّ من نكتة وراء الاعتماد على القرينة (١).
فإذا بحث النحو في التقديم والتأخير، أو الحذف والذكر مثلاً، فإنما يبحث في جواز ذلك ووجوبه أو في امتناعه، كما يبحث في شروط ذلك كله، ثم لا يعنيه أن يعرف سرّ شيء من ذلك.
وهنا تأتي وظيفة البلاغة، التي همها أن تعرف سر ذلك التقديم والتأخير، والحذف والذكر، ما الغرض منه ولم أؤثر عن غيره، وما وجه حسن دلالة على المراد؟ (٢).

ولهذا يمكن القول، بأنّ الإيجاز الذي كان البلغاء يشيدون به، هو إيجاز القصر لا الحذف، وربما يكون مردّ ذلك، إلى أنّ أغلب صور الإيجاز بالحذف تخص علماء النحو حيث تخدم أصل المراد، في حين أن الإيجاز بالقصر وسيلة تعبيرية قصدها الإيحاء وفتح مجال التخيل، وتأويل المعاني المسكوت عنها لا الكلمات المحذوفة (٣).
ومن الخطأ أن يجعل البلاغيون، من أغراض التعريف بالاسم الموصول، لتحقيق البيان الذي يستدعيه الكلام، عندما لا يكون منه أمرٌ معلوم سوى الصلة، لأنّها حالة واجبة لا سبيل إلى العدول عنها، ولا يمكن أداء أصل المعنى بدونها، فكيف يتوسّل بها إلى هذا الغرض؟

(١) ينظر: ابن عريشاه، "الأطول"، ٢: ١١٨.

(٢) ينظر: محمد نايل أحمد، "البلاغة بين عهدين". (دمشق: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م)، ١٤٦.

(٣) ينظر: آلاء دياب: "دراسة تطور مباحث علم المعاني عند أعلام التراث العربي"، ٨٢.

المعيار الرابع: علم النحو يبحث فيما تقتضيه قواعد العربية وعلم المعاني يبحث

فيما تقتضيه مقامات الخطاب

ما تقتضيه العربية وقواعدها، غير ما تقتضيه أحوال مقامات الخطاب، ولقد امتلأت كتب شروح التلخيص البلاغية بما يتعلق بوظيفة النحويين دون البلاغيين، ولعل ذلك يرجع إلى اشتراك أصحاب هذه المدرسة الفلسفية في منهجها، مع مدارس النحويين في أصول التنظير، لدرجة أدركها هؤلاء الشراح، فانبرى بعضهم يدافع عن بعض، في هذا الخلط الوظيفي.

ف"اتباع الاستعمال الوارد عن العرب، الذي عدّه البلاغيون من نكات حذف المسند إليه، هو مقتضى من مقتضيات اللغة لا البلاغة؛ لأنّه حذف إعرابي، ولو صحّ أن يكون الحذف الإعرابي مما تبحث عنه البلاغة، لكان أكثر بحوث النحو داخلاً فيها أيضاً، ولكانت بحوث التقديم الواجب، والحذف الواجب، وكل ما وجب فيه حكم نحويّ بعينه من تعريف أو إضمار أو إظهار أو غيره من بحوث البلاغة؛ لأنّه من رعاية الاستعمال في لغة العرب، وذلك ما لا يقول به أحد"(١).

ولا نغني بهذا أنّ النحو بمنأى عن البلاغة، فالقواعد النحوية "مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنّها تراعي الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام، وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه"(٢).

ولقد حاول اليعقوبي الدفاع عمّا صنعه البلاغيون، من جعل هذا المقتضى بلاغيّاً، وذلك بما كرره في شرحه على التلخيص، من مثل قوله: "فإن قلت: هذه وظيفة النحوي لا البياني، إذ ليس فيما ذكر مطابقة لمقتضى الحال، بل هو مطابقة لما

(١) أحمد، "البلاغة بين عهدين"، ١٥١.

(٢) أحمد الجوّاري، "نحو المعاني"، ٣٢.

تقتضيه العربية وقواعدها، قلتُ: التنبيه لكون مثل هذا الكلام لا يعدل فيه عن هذا الاستعمال، هو زائد عن أصل المراد، وبه يطابق الكلام مقتضى حال الاستعمال، وهذه وظيفة البياني^(١).

كذلك فإنَّ جعل بيان حال المسند إليه، من قرب أو بعد أو توسط، عند التعريف باسم الإشارة ذا، وذلك، وذلك، من وظيفة البلاغة من الخطأ بمكان؛ لأنَّ البلاغة تبحث عن المعنى الزائد على أصل المراد، وهذه المعاني مما يقررها الوضع واللغة. وقد برَّر السعد التفتازاني جعل البلاغيين هذا الأمر من مقتضيات البلاغة، تبريراً لم يرتضه أصحاب الحواشي على كتبه^(٢)، إذ قال: "مثل هذا كثير في علم المعاني، كأكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك، وتحقيقه أنَّ اللَّغة تنظر فيه من حيث إنَّ (هذا) للقريب مثلاً، وعلم المعاني من حيث إنَّه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى (بهذا) وهو زائد على أصل المراد، الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور، المعبر عنه بشيء يوجب تصويره أيَّ كان"^(٣).

فإذا كانت إرادة معنى اللفظ اللغوي في الاستعمال بشكل عام، وكان القصد إلى إفادة هذا المعنى أثناء التكلم، يصبح غرضاً بلاغيّاً زائداً على أصل المراد، وخصوصية بما يطابق اللفظ مقتضى الحال، وكون الكلام حينئذ بليغاً بهذا الاعتبار، سيجعل كل متكلم بليغاً؛ لأنه لا يعقل عدم القصد إلى معاني الألفاظ اللغوية حين

(١) أبو العباس أحمد بن محمد ابن يعقوب المغربي، "مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ١: ١٩٢.

(٢) ينظر: شمس الدين الإنبائي، "التجريد علم المعاني والبيان والبديع على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح"، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ)، ١: ٢٢٥.

(٣) سعد الدين التفتازاني، "مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: ماهر محمد عثمان، (ط١، تركيا: دار تحقيق الكتاب، ١٤١٨هـ)، ٥٣.

التكلم إلا ممن لا يعقل^(١).

وهذا لا يعني أنّ إرادة المعنى اللغوي للفظ في الاستعمال لا تكون بلاغة على كل حال، فهي تكون كذلك، متى كان هناك ما يدعو إلى التأكيد على أصل المعنى أو حقيقته، وذلك في مثل الأحوال التالية:

١. إذا تعلّق الغرض بإيضاح الحقيقة اللغوية للفظ، دون مجاز أو اصطلاح.
٢. أو إذا كان في السياق ما يوهّم المعنى المجازي فأراد المتكلم دفع هذا الوهم بإرادة المعنى اللغوي.
٣. أو إذا كان السياق يقتضي التأسيس لا التأكيد.

المعيار الخامس: علم النحو ينظر في الوجه الحتمي الدلالة، وعلم المعاني ينظر في الوجه المحتمل الدلالة

وضع عبد القاهر معيارًا، يمكن من خلاله التمييز بين الوظيفة النحوية والوظيفة البلاغية، عند تناول النصوص، وذلك بجعله الكلام على ضربين أولها: ما لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقّه وأنه الصواب، إلى فكر وروية، والآخر: ما احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه، وجهاً آخر إذا قارنته بالأول وجدته أوفى بحق المقام^(٢).

وقد عبّر عبد القاهر عن روح هذا المعيار، بقوله: "اعلم أنّه إذا كان بيّنًا في الشيء، أنّه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقّه وأنه الصواب، إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل، إذا احتمل في ظاهر الحال، غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت

(١) ينظر: أحمد، "البلاغة بين عهدين"، ١٥٦.

(٢) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٨٦.

النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً، تعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني" (١).

فيكون عبد القاهر بهذا قد جعل ميدان عمل النّحاة، هو ذلك المستوى الذي يكون فيه الأسلوب حتمياً، لا بديل عنه في أداء المعنى، فهو لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه، بينما يعمل البلاغيّ على المستوى الذي يكون الأسلوب فيه متخيّراً، أي منتقى من عدّة بدائل صحيحة، دالة على أصل معناه، وينفرد دونها بالوفاء بالغرض من الكلام (٢).

وقد طبّق عبد القاهر هذا المعيار على القضايا التي عرض لها، فقد نظر في التقديم الذي على نيّة التأخير أي التقديم لفظاً لا رتبة، من منظار البلاغيين، وذلك لأنه يخضع لمعيار القابلية للتخيّر، وهو احتمال الوجه الآخر الذي يكون حينئذ الأصل الذي يعود فيه اللفظ إلى رتبته، ووجه بلاغته عنده في تخصيص المتأخر بالمتقدم (٣).

ويتجلى استثمار عبد القاهر لهذا المعيار في ترديده لمصطلحي "الوجه" و"الفروق" في سياقاتهما الواردة في كتاباته، فهو لا يعني بهما سوى اتّسام المعنى النحويّ بتلك السمة التي نحن بصددّها. وحين نظر النحاة في الرّتب، بين المواقع النحوية التي تشغلها الكلمات في العبارة، قسموا تلك الرتب إلى نمطين:

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٨٦.

(٢) ينظر: ظاهر محسن كاظم و أ.م. مقداد مسلم العميدي. "الاحتمال في الأدوات النحوية عند شراح نهج البلاغة". مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة بابل، ١٧ (٢٠١٤م): ٣٠٠.

(٣) ينظر: "دلائل الإعجاز"، ١٠٦.

أحدهما: الرتبة المحفوظة أي التي يتحتم الالتزام بها والمحافظة عليها، كرتبة الصدارة لأدوات الشرط والاستفهام والتمني، ورتبة التقديم والتأخير بين كل من الموصول والصلة، والموصوف والصفة، والمبدل منه والمبدل، والمعطوف عليه والمعطوف ... وما إلى ذلك.

ثانيهما: الرتبة غير المحفوظة، كرتبة التقديم في المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، ورتبة التأخير في الحال بالنسبة إلى صاحبها وما إلى ذلك (١).

أما البلاغيون في بحثهم لظاهرة التقديم والتأخير، فقد اقتصر نظرهم على النمط الثاني من هذين النمطين فحسب، فالنماذج التي عنى البلاغيون، يبحث تلك الظاهرة والتنويه بمزيتها فيها، تنتمي جميعها إلى ما يسمى بالرتبة غير المحفوظة لدى النحاة، ولهذا مغزاه في ارتباط ذلك المبحث لديهم بالمعيار الذي نحن بصدد، فهذا اللون من الرتبة هو الذي لا يحتّمه نظام اللغة، بل يجوز للمتكلم حرية الخروج عليه بتقديم ما رتبته التأخير أو العكس، أي أنّ الرتبة في هذا اللون، هي مجال من مجالات التخيّر النحوي، الموجب للمزية في نظر البلاغيين.

وبحث البلاغيين للفروق بين أدوات القصر، وموقع كل من المقصور والمقصور عليه من هذه الأدوات، ليس بحثًا في بلاغة الأسلوب، بل في وجوه صحته، فبحث البلاغي لمعاني الأدوات يعد استطرادًا زائدًا على البلاغة، خصوصًا إذا صحبه العمق الواسع (٢).

وليس معنى هذا أنّ أساليب القصر ليس فيها محل لوظيفة البلاغة، فالقصر يدخله التخيّر من حيث اختيار الأنسب من أساليب القصر للمقام، فهناك تفاوت

(١) ينظر: تمام حسان، "الأصول"، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١م)، ٣٤١.

(٢) ينظر: الصعدي، "البلاغة العالية الصفحات"، (ي)، و٤٩، وطبل، "المعنى في البلاغة العربية". ٩٥.

في قوة أساليبه، فمنها ما يكون للمنكر، ومنها ما يكون لخالي الذهن، ومنها يفيد أصالة، ومنها ما يفيد بقرائن السياق، كما إن البلاغة تبحث عن الأثر النفسي لهذا التخير، وسبب اختيار هذا الأسلوب في تأدية المعنى دون غيره من المعاني النحوية.

وكذلك الأمر مع الحذف والذكر، ظاهرتان متقابلتان تشكّلان متوازيتين، مجالاً من مجالات التخير النحوي في نظر البلاغيين، ونعني بتوازيهما أنّ مزية كل منهما لا تكون إلا إذا كان التركيب الذي ترد فيه يحتمل الأخرى، الأمر الذي يسوّغ المقارنة التي تبرز تلك المزية الماثلة في تحيّر الأولى دون الثانية "ولم يهتم البلاغيون بظاهرة الحذف على إطلاقها في الأساليب الفنية، فإذا كان النحاة يتحدثون عن لونين من الحذف أحدهما واجب والآخر جائز، فإنّ صور الحذف التي توقف هؤلاء البلاغيون إزاءها لا تنتمي إلا إلى نمط ما يجوز ذكره" (١)، ومغزى ذلك أنّ الحذف الفني في نظرهم ليس هو الحذف الحتمي الذي يكون فيه ذكر المحذوف من الخطأ الذي لا يقره نظام اللغة، بل هو مقصور على المواضع التي يكون فيها ترك الذكر - كما يقول عبد القاهر "أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتكون أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين" (٢).

وما يقال في الحذف يقال في الذكر، فالمواطن التي توجب الذكر للافتقار إلى قرينة هي موطن عناية النحوي؛ لأنّ الذكر فيها حتمي، إذ يوقع خلافه خللاً في النظم، فيضيع أصل المعنى، والبلاغي إنما يبحث عن خصائص الكلام بعد سلامة

(١) ينظر: علي جاسب، "القدرة التعبيرية للغة غي ضوء ظاهرة الحذف عند النحويين"، مجلة

دواة، ٢٦/٧، (١٤٢٢هـ)، ٢٧.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٤٦.

المعنى الأصلي (١).

كما يمكننا أن نعد ظاهرة الفصل وظاهرة الوصل (٢) ظاهرة حتمية في مواضعها التي تقتضيها، والتي يفرضها فيها نظام اللغة، وتلك الحتمية هي ما تفصح عنها عبارات لعبد القاهر مثل (٣): "هذا حقه الوصل" و"هذا لا يكون فيه العطف ألَبَتَه" ومغزى ذلك أنّ استبدال إحدى هاتين الظاهرتين بالأخرى في موطنها، لا يعني إلا فساد الأسلوب، وفقدان مستوى الصحة فيه (٤) غالبًا، وهذا ما يردده عبد القاهر في أكثر من موطن في هذا المبحث، في عبارات مثل (٥): "وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعًا" و"ذلك مما لا يشك في فساده".

ولهذا فإنّ البحث في الفروق بين مواطن ذكر الواو، وإسقاطها في عطف الجمل التي يغمض مسلكها، ويدق هو وظيفة النحو لا البلاغة.

ومن العجب اهتمام عبد القاهر -ومن تابعه من البلاغيين- لدائرة هذا المبحث بالعطف بالواو بين الجمل، دون المفردات (٦) على أنّ العطف بين المفردات في

(١) ينظر: المصدر السابق. ٢٢٢.

(٢) ينظر: عصام الدين ابن عريشاه، "الأطول شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق: عبد الحميد هندأوي. (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٨٧، وعبد الحكيم السيالكوتي، "حاشيته على المطول"، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م)، ٢: ٢٢٦.

(٣) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٢، ٢٤٣.

(٤) ينظر: هشاك كركاعي، "الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني نحو بلاغي أم بلاغة نحوية"، ٢٢٢-٢٣٧.

(٥) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز". ٢٣٢، ٢٧٠، ٥٢٩.

(٦) ينظر: محمد الصامل، "قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين". (ط١، الرياض: كنوز إشبيلية، ١٤٢٨هـ)، ٢٧.

الأساليب الفنية، إنما هو إحدى الظواهر التعبيرية الخصبة، التي هي في حاجة إلى التحليل الفني والتذوق، بل إنه مجال من مجالات حسن التخيّر، فهو درجات مختلفة في الحسن والبلاغة؛ "لأنّ صورة النسق العظمي تتفاضل فنّيّاً وفقاً للمقام والحال" (١) ويتجلى ذلك في الترتيب بين المفردات المتعاطفة بالواو، ذلك لأنّه إذا كانت تلك الأداة لا تفيد بذاتها ترتيباً ولا تعقيباً، كما يقول النحاة "فإنّ مغزى ذلك أنّ الترتيب بين المعطوفات بما في الأساليب الفنية، إنما يرتد إلى تخير الشاعر أو الأديب الذي يقدم من بينها ما هو أحظى باهتمامه، وألصق بوجدانه، بحيث يكون لهذا الترتيب إيجاءاته الخاصة في ضوء سياقه الخاص، الذي أشاد به عبد القاهر، وربط المزية ربطاً وثيقاً به، فإغفاله له في هذا البحث، هو دليل واضح على أنّ غايته فيه إنما كانت هي رصد مستوى الصحة، لا مستوى المزية في الأساليب" (٢). وهو غير ملوم في هذا فهو النحويّ الجهبذ قبل أن يكون بلاغيّاً ولعله كان يؤسس لمن بعده من البلاغيين في أمور أغفل النحاة الحديث عنها.

ولقد فطن البلاغيون لهذا المعيار، عند مقاربتهم للقوالب الصرفية، فتركوا لعلم الصرف تحديد تلك الصيغ وبيان وظائفها، وتوضيح الفروق التي تميز بينها، في تأدية تلك الوظائف، ودراسة الدلالة العامة لها وللتراكيب؛ بحيث تضمن صحة التعبيرات من الناحية اللغوية، واهتموا بالمزايا التي تنبثق عن استثمار تلك الفروق، وتوظيفها في الأسلوب الفني، فالصيغة لا تكتسب المزية في نظرهم إلا إذا كانت لها خصوصية وظيفيّة دلالية، تلائم الغرض وتتفاعل مع السياق بحيث لا يسد مسدها كل ما عداها

(١) عفت الشرقاوي، "بلاغة العطف في القرآن الكريم"، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١م)، ١٠٣.

(٢) طبل، "المعنى في البلاغة العربية"، ١٠٣.

من الصيغ(١).

ولعل من أبرز المقارنات في هذا المجال المقارنة بين صيغتي الفعل والاسم، والمقارنة بين صيغ الأفعال (الماضي والمضارع والأمر) والعدول عن إحداها إلى الأخرى، فكل صيغة من تلك الصيغ لا تختار في اللغة الفنية من أجل أدائها لوظيفتها العامة، وهي الدلالة على الحدث المقترن بالزمان التي تشاركها فيه الأخرى، بل من أجل خصوصيتها في الدلالة على هذا المعنى، ولا أدل على ذلك، من أنهم اعتنوا بالبحث عن مظاهر خروج تلك الصيغ، عن مقتضاها اللغوي البحث، لإفادتها أغراضاً لا تحصل بالتعبير عنها، بتلك المعاني الأصلية(٢).

والتعدد هو إما تعدد المعاني والوظائف النحوية، للمبنى الواحد الذي يحتمل الدلالة على أيٍّ منها عند الكلام، أو تعدد المباني والصيغ إزاء المعنى الواحد الذي يحتمل الدلالة عليه بكل منها، والذي يعيننا هنا هو الإشارة إلى أنّ كلّاً من هاتين الصورتين "لا تتحققان في الدلالة النحوية إلا في وجودها التجريدي في نظام اللغة، أما عند الاستعمال فإننا لا نكون إلا إزاء مبنى واحد يحدده قصد المتكلم، ويدرك من كلامه في ضوء قرائن السياق"(٣).

فتعدد المباني إزاء المعنى الواحد، يقتضي من المتكلم أن يكون على وعي بتلك الفروق، أي بالجهة الدلالية الخاصة لكل منها في أدائه، فمراعاة تلك الفروق هي سبيل صحة النظم، وهي في الوقت نفسه سبيل المزايا والقيم الجمالية، التي تحدث

(١) ينظر: عبد الحميد هنداي، "الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم"، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ)، ٦١.

(٢) ينظر: محمد شيباني، "بلاغة الاختلاف بين الصيغ النحوية في المتشابهات اللفظية في الآيات القرآنية". مجلة جسور المعرفة بالجزائر، ٤ / ٨، (٢٠٢٢م): ٢٨١.

(٣) حسّان، "اللغة العربية مبناها ومعناها"، ١٦٣.

عنها عبد القاهر (١) حين يقول: "فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ "ما" في نفي الحال، بـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، بـ "إن" فيما يترجح بين أن يكون وألاً يكون، وبـ "إذا" فيما علم أنه كائن. وينظر في "الجمل" التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" ومن موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل". ويتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له" (٢).

المعيار السادس: علم النحو يعني بالمعنى الوظيفي وعلم المعاني يعني بالمعنى

الإضافي

لفت الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى معاني الألفاظ التي يولدها السياق، داخل الصياغة اللغوية من خلال قوله: "ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدل على معناه الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به" (٣) وكلامه هذا يفيد:

١- أنّ المعنى الوظيفي الذي تفيده المعاني التقسيمية تلك التي تؤديها أقسام

(١) ينظر: طبل، "المعنى في البلاغة العربية". (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م)، ٥٨.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٢.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٤.

الكلم (الاسم - الفعل - الحرف) حين يكون أحدها عنصراً من عناصر الكلام، مؤدياً دوراً خاصاً في تشكيل معناه الجملي، تكون بنائية، فلا سبيل إلى إفادة الجملة إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، وهذه هو محل عناية النحوي، فهو يرصد الوظيفة الخاصة بكل قسم عندما يدخل البنى، وهو ما يمكن أن يسمى بالمعنى التركيبي.

٢- أنّ المعنى الإضافي (معاني النحو + سياق المقام + الأسلوب + الوزن... إلخ.) وهو نتاج المعاني البنائية السابقة هو محل عناية البلاغي، فهو لا يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه التي اختيرت في هذا البناء أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبته، ولذا فإنّه يسمى معنى المعنى.

إنّ عمل النحوي يكون بما هو ضابط لجميع أنواع العلاقات بين هذه الألفاظ، وهو المبين عن الفكرة التي يراد أداؤها على هذه الصورة، وعبد القاهر يرى أنّ البراعة التي تحقق لصاحب العمل الأدبي الامتياز عن سواه من صنّاع القول، إنّما تكون في المعاني الإضافية، التي هي محل عناية البلاغيين (١).

ومما يدعم ما سبق، أنّ عبد القاهر الجرجاني لم يكتف بالإلماح إلى ذلك، من خلال تحديد مصدر المعنى الدلالي، بل تعداه إلى ما وراء الدلالة، حين تحدّث صراحة عن المعنى ومعنى المعنى، فقال: "المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، فالمعاني الأولى هي التي تفهم من نفس

(١) ينظر: السيد أحمد خليل، "المدخل إلى دراسة البلاغة العربية". (بيروت: دار النهضة العربية،

١٩٦٨م)، ١٢٦.

الألفاظ، و المعاني الثواني هي التي يوماً إليها بتلك المعاني^(١)، فيتلخص لنا أن المعنى الإضافي يساوي معنى المعنى.

فمثلاً استقلّ النحو ببيان الفروق بين معاني الأدوات التي تشترك في معنى واحد عام، كأدوات الاستفهام والشرط وحروف العطف والجر، أما وظيفة البلاغة بعد ذلك فالنظر في موقع هذه الأدوات وتلك المفردات من التركيب؟ هل كشفت عن وجه المعنى والغرض؟ وإذا استعمل شيء منها مكان الآخر فما سرّه، وهل أصاب المحرّر وطبّق المفصل؟

ولبهاء الدين السبكي تفريق واضح بين وظيفة النحوي والبلاغي، في هذا المضمار، وإشارة ذكية لسبق وظيفة النحويين لمهمة البلاغيين، إذ يقول: "إنّ غاية النحويّ أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع، مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحويّ وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي، يتصرف فيه البيانيّ تصرفاً خاصّاً، لا يصل إليه النحوي" (٢).

إنّ الدلالة النمطية على المعنى هي الدلالة المباشرة، أو على حدّ تعبير عبد القاهر "دلالة اللفظ على للمعنى" تلك التي تتمايز في نظره عن الدلالة الفنية أو "دلالة المعنى على المعنى".

وعليه فإنّه يمكننا تقسيم المعاني إلى قسمين:

معانٍ وظيفية: وهي محلّ عناية النحويين، وتأتي لتحقيق المعاني الإضافية، وهي غير مقصودة لذاتها، وإنما تقتضيها المعاني الإضافية، ليستقيم الكلام ويصحّ نظمه

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٦٤.

(٢) السبكي، "عروس الأفراح"، ١: ٥٢.

"فطبيعة التداول النحوي هو أن يقدم المعاني الوظيفية على أنها نتائج تفاعل بين قرائن لفظية ومعنوية" (١).

ثم إنَّ المعاني الوظيفية بعضها لتحقيق السلامة، والحد الأدنى من الصحة (أصل الصحة) وبعضها لتحقيق العبارة الأعلى والكلام الأفصح، فلهذا فهي شاملة مباحث الفصاحة التي هي شرط الكلام البليغ، وليس معنى تصدرها لكتب البلاغة إلا من باب تصدر الشرط لتفاصيل العقد، وتصدر مبحث الوضوء لكتاب الصلاة في الفقه الإسلامي. فمباحث الأصوات اللغوية والصيغ الصرفية والدلالات اللغوية والعروض والقافية، ومحاسن وعيوب وضرورات كل ذلك داخلة فيها.

ومعان إضافية: وهي محل عناية البلاغيين، وهي المعاني التي يقصد إليها المتكلم، ويؤلف كلامه لتحقيقها، والإبانة عنها، وهي جملة الأغراض البلاغية التأثيرية التي يرمي المتكلم لإيصالها للمتلقي، من تبيين وتوكيد، وتكثير وتقليل، وتحقير وتعظيم، وتهويل وتهوين، وتحضيض، وتنفير، وتشجيع وتنديم، وما إلى ذلك.

وللمعاني النحوية الوظيفية أغراض (٢)، تكمن في تحقيق الحد الأدنى من صحة النظام النحوي، وفق ما تقضي به أصول الصناعة النحوية. وتحسين اللفظ، وما كان من الأبنية فيه قلب أو إبدال، أو إعلال، أو إدغام واجب، ومثل الإضافة اللفظية، والتيسير على مستعمل اللغة بمجاراته على ما اعتاد لسانه، من خلال الإمالة، وبعض حالات الإدغام، والقلب المكاني، وترك ما يعسر نطقه.

والتصنيف النحوي في عمومه لا يكاد يلتفت إلى المعاني الإضافية، فلا ترى في غالب كتب النحو باباً للاستفهام؛ وحين يتناول النحاة التأكيد يتناولونه من ناحية

(١) الحريول، "في خصائص النظام النحوي"، ١٢٥.

(٢) سليمان بن إبراهيم العايد، "معاني النحو". مجلة العرب دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع،

٤٢، (١٤٢٨هـ)، ٢: ٨٢٩.

الوظيفة، وهي تبعية المؤكّد المؤكّد في حين نجد الاستفهام، حيث الحديث عن الصدارة، والابتداء مفرّقاً على أبواب النحو الأخرى.

وعند النظر في طبيعة علاقة المعنى الإضافي بالمعنى الوظيفي، بين المتكلم والمتلقي، فإننا نجد أنّ المتكلم يتكون المعنى البلاغي الإضافي المراد في ذهنه، فيستدعي المعاني النحوية الوظيفية التي تعبّر عنه؛ فالمعنى الإضافي سابق في التكوين والوجود لدى المتكلم أو منشئ الكلام، والمعنى الوظيفي تال متأخر، في حين أنّه لدى المتلقي بالعكس؛ إذ ينظر في المعاني الوظيفية أولاً لتهديه إلى المعاني الإضافية التي قصد إليها المتكلم أو منشئ الكلام(١).

المعيار السابع: علم النحو ينظر في العلاقات المعجمية وعلم المعاني ينظر في

العلاقات النحوية

أشار البلاغيون إلى الفرق بين نظرة النحوي ونظرة البلاغي، إلى التراكيب الفنية من خلال النظر إلى نوع الدلالة، ولعل إيراد كلام ابن الأثير بهذا الصدد يبين عن ذلك، يقول رحمته الله: "النحويّ ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتبيين مواضع الإعراب منها، دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة"(٢).

فابن الأثير يرى أنّ الدلالة التي يبحث فيها النحوي، هي غير الدلالة التي يبحث فيها البلاغي، فالأولى هي دلالة عامة، أما الثانية فهي الدلالة الفنية التي تؤديها التراكيب، بما يتوافر فيها من قيم جمالية خاصة. "في ظل هذا التصور، كانت وظيفة علم المعاني هي دراسة التراكيب الفنية،

(١) ينظر: العايد، "معاني النحو"، ٦٢١: ١.

(٢) ابن الأثير، "المثل السائر"، ١: ٢٦.

لاستشفاف ما لها من أثر فني، يتجاوز دلالتها المجردة على أصل المعنى، فالبلغيون لم ينظروا إلى الجمال الفني في الأساليب التي يبحثها هذا العلم، إلا باعتباره إضافة تحسينية تضاف إلى البنية النحوية الأساسية^(١).

وتنشأ عن تركيب الكلمات وبنائها علاقات، يضمّمها نسق أو بناء لغوي واحد، هذه العلاقات لها مستويان: معنوي ميدانه معاني الكلمات المعجمية في التركيب، ونحويّ وظيفي ميدانه الأبواب النحوية، التي تشغلها الكلمات في ذلك الإسناد.

وقد أبان عبد القاهر الجرجاني عن هذين المستويين، في كتابه الدلائل في أكثر من موضع، ومما ذكره في الإبانة عن المستوى المعنوي من هذه العلاقات قوله: "معلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظه تعلق بلفظة أخرى، من غير أن يعتبر حال معنى هذا مع معنى تلك، ويراعى هناك أمر يصل إحداها بالأخرى"^(٢).

وأما بيانه للمستوى النحوي من تلك العلاقات، فإنه يتبين عند تعرضه لمصطلح الترتيب، الذي هو ترجمة لفظية للعلاقات النحوية، وقد كثر حديث عبد القاهر عنه في الدلائل بما يغني عن تتبعه^(٣).

ولهذا المسلك دلالاته على إحساس عبد القاهر، بأنّ تلك الفروق ليست فروقاً

(١) طبل، "المعنى في البلاغة العربية"، ٩٠.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٠٦.

(٣) على سبيل المثال يوضح عبد القاهر مصطلح الترتيب، بعد أن يشير إلى كثرة تردده دون تحرير مدلوله، فيقول، ١: ٤٠٥: "ولو أنّك فرضت ألا تتوخى في "ضرب" أن تجعله خبراً عن "زيد" وفي "عمرو" أن تجعله مفعولاً به الضرب، وفي "يوم الجمعة" أن تجعله زماناً لهذا الضرب، وفي "التأديب" أن تجعله غرض زيد من فعل الضرب ما تصور في عقل، ولا وقع في وهم، أن تكون مرتباً لهذه الكلم، وإذ قد عرفت ذلك، فهو العبرة في الكلام كله، فمن ظن ظناً يؤدي إلى خلافه، ظن ما يخرج به عن المعقول".

فنية، بل هي فروق بين نماذج نحوية، تنتمي إلى نحو اللغة ونظامها العام "ومعاني البنية اللغوية هي تلك المعاني التي تحملها نماذج من الترتيب، واختيار الأقسام الشكلية، في مقابل المعاني القاموسية" (١).

ولا شك بأن المستوى النحوي الذي هو محل عناية البلاغي، مترتب على المستوى المعنوي قبل؛ فالإعراب مثلاً الذي هو من صميم نظر النحاة ليس تقريراً أو صقاً للسطح الخارجي للكلمات، ولكنه كشف عن العلاقات النحوية وإيضاح لها وإفصاح عنها، وهذا الإيضاح يحتاج إلى تصور المعنى المعجمي للكلمة، والمعنى الدلالي للجملة كلها، ذلك لأنّ مستويات المعنى في التركيب إنما تعمل متآزرة، فإذا كان الإعراب يكشف عن تلك العلاقات النحوية، فإن تلك العلاقات هي علاقات بين المعاني المعجمية للكلمات من جهة، ووسائل تشكيل المعنى الدلالي من جهة أخرى، الذي هو محل نظر البلاغيين (٢).

والعلاقة الإسنادية هي أصل المعنى، وأساس الفائدة، التي من أجلها وضعت الكلم إزاء مدلولاتها المعجمية، وفي ظلّها قننت الصيغ والمباني النحوية، إزاء ما تؤديه من معان ووظائف، وهي تتسع لتحتوي باقي العلاقات الماثلة في العبارة، وهذا ما يؤكده علماء اللغة المعاصرون، الذين يرون أنّ العلاقات أو القرائن المعنوية غير الإسناد، هي قيود مخصصة له أو لواحق وإضافات عليه (٣).

ولا بد لتمثل الجمال الفني في الأساليب، من رصد علاقتها بما تقتضيه من

(١) محمود السكران، "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي"، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٢م)، ٢٥.

(٢) ينظر: حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ١٨٢، وطبل، "المعنى في البلاغة العربية"، ٤٨ - ٥٣.

(٣) ينظر: مصطفى ناصف، "نظرية المعنى في النقد العربي"، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٥م)، ١٣ - ١٤، وحسان، "اللغة معناها ومبناها"، ١٩٤ و ٢٠١.

معان وأغراض، فعلاقات الكلام الداخلية "علاقات نحوية خالصة، تنتهي عند التحليل إلى معاني النحو فحسب، وعلاقات الكلام الخارجية، تعني الصلة بين معاني النحو هذه وبين المقام والغرض، هذه الصلة بين الكلام والغرض الذي هو له، والمقام الذي صدر فيه، هي وحدها مناط نظر البلاغي، وفيها وحدها ما يميزه عن نظر النحوي" (١).

ولذا فإنّ العلاقة الإسنادية القائمة على مجرد إثبات شيء لشيء، أو نفي شيء عن شيء، تمثل - في نظر عبد القاهر والبلاغيين من بعده - أصل المعنى أو مجرد الغرض، فإذا كان مرد المطابقة البلاغية في نظره هو المعنى الإضافي أو الغرض الخاص، فإنّ مقتضى ذلك أنّ تلك المطابقة لديه، لا تتحقق بتلك العلاقة الإسنادية في ذاتها، بل بما يبنى عليها من علاقات، وما يضاف إليها من مزايا وخصوصيات، وهذا ما يصوغه عبد القاهر صياغة قاطعة، حيث يقول: "ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام" (٢).

المعيار الثامن: علم النحو يعتني بشكليّة الشواهد وعلم المعاني يعتني بمضامينها
درج عبد القاهر على أن يؤسس للأساليب التي هو بصدد الحديث عن بلاغتها بالتمثيل لها بقوالب أو صيغ شكلية مجردة، لا مضمون لها، تقديمًا لتصور البنى مجردة، فصيغ: (أفعلت) و (أنت فعلت) و (ما فعلت) وما إلى ذلك، صالحة لأن تشغل بأيّ مادة معجمية؛ لتؤدي نفس الوظيفة، وهي أمثلة نثرية تقريرية، نحس عند تأمل نظره إليها أنّ غايته لم تكن التذوق أو التحليل الفني، بقدر ما كانت

(١) إبراهيم الخولي، "مقتضى الحال بين البلاغة العربية والنقد الحديث"، (القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٧م)، ٦٣.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٨٠.

الاستشهاد بما على ما يصفه من فروق دقيقة، بين تلك القوانين النحوية، فإذا أضفنا إلى ذلك انعدام مصطلحات الهزة والأريحية والطرب والمزية لدى عبد القاهر في تعليقه على تلك النماذج؛ أدركنا طبيعة الغاية التي كان يهدف إليها، من تيسير فهم المعاني من ظاهر الكلام، تلك الغاية التي تعكس منهج النحو الشكلي.

ولعلنا نستطيع في ضوء تلك الملاحظات أن نقرر أنّ عبد القاهر حين نظر في الأساليب السابقة، لم يكن ينظر إليها بوصفها أساليب فنية ذات خصوصية وتفرّد، بل بوصفها قوانين نحوية، يتحمّل العمل بمقتضاها فهي جزء راسخ في نظام اللغة، الذي لا سبيل للزيغ عنه أو التبديل فيه^(١).

فالمعاني والأغراض المجردة التي يؤدّيها النظم النّمطي، أو العبارات التقريرية التي تمثل الدرجة الدنيا من الدلالة، لا مزية فيها ولا جمال، وبالتالي فهي ليست بيئة عمل البلاغي، وإن كانت صالحة للوظيفة النحوية، ومقتضى ذلك أنّ المزية التي هي في مواءمة النظم الفني للمعاني الفنية، التي تربو على أصل المعنى، أو الأغراض الخاصة التي تزيد عن مجرد الغرض، ورصد الصلة بين الشكل والمضمون، والغوص وراء المعاني المتعددة الممكنة للشكل الواحد، هي مكان نظر البلاغة.

إنّ "التفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت الاستشهاد أو الاحتجاج، أو بين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه، فإذا كان النص من هذا النوع الذي يعتبر أساساً للقواعد شعراً أو نثراً منسوباً إلى شاعر موثوق به عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغتها فهو من النوع الأول، ينبغي تقديره واحترامه، أما إذا كان النص مصنوعاً أو غير موثوق بأن ساقه عمن لا يحتج بكلامهم، فهو تمثيل للقاعدة، وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط، والتمثيل

(١) طبل، "المعنى في البلاغة العربية"، ١٦٦.

يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص بمصطلح النحاة متجاوزاً عصر التوثيق للغة، أو مصنوعاً للبيان والإيضاح^(١).

وهذا لا يعني أن النحاة لم تكن مدوناتهم تعتمد بشكل كبير على الشواهد المبتكرة، فهذا أمر لا يقول به قائل، ولكن دوافع مقارباتهم كانت تضطرهم لاصطناع أمثلة نمطية تحقق لهم تثبيت قواعدهم وتبيين نظرياتهم، إلا أننا لن نجد البلاغيين يعولون إلا على الشواهد والنصوص الثرية دون الأمثلة المصنوعة، فهم ينطلقون منها في رسم معايير الذوق وترسيخ قيم الإبداع، من منطلق أن تلك الشواهد عندهم تمثل غايات، وأسقف عالية لتلك المعايير، بعكس النحاة الذين يتخذون منها وسائل لا غير تماشياً مع احتياجاتهم الحجاجية.

المعيار التاسع: وظيفة النحو رصد الدلالة الثابتة، أما وظيفة علم المعاني فترصد

الدلالة المتحولة

عندما نتحدث عن الثبات في المعنى، فإننا نشير إلى المعاني الأساسية، الدلالات الأصلية، والعلاقات الوظيفية الثابتة التي تحكم تركيب الجملة واستقرارها. هذه المعاني هي التي يضمنها علم النحو، وهي تشكل الهيكل العظمي الذي يقوم عليه أي كلام.

فالموقع الإعرابي والدلالة الأساسية، في جملة "ضرب زيد عمراً"، لا يمكن أن يتغير معنى أن "زيد" هو الفاعل الذي قام بالضرب، وأن "عمراً" هو المفعول به الذي وقع عليه الضرب. هذا المعنى الأساسي ثابت بسبب العلامات الإعرابية (الرفع للفاعل، النصب للمفعول به) والموقع النحو، سواء تقدم أحدهما أو تأخر، أو حذف كما في الجواب الذي تدلّ جملة السؤال على ما حذف منه، وكذلك الأمر في دلالة

(١) محمد عيد، "الاستشهاد والاحتجاج باللغة"، ٨٥.

الحروف والأدوات، فهي من نظرة علم النحو ثابتة مستقرة المعاني.

بينما يأتي علم المعاني ليكشف عن خاصية التحول في المعنى، هذا التحول ليس تغييراً في المعنى الأصلي للجملة من حيث وظائفها النحوية، بل هو إضافة طبقات من الدلالات، والإيجاءات، والمقاصد، والتأثيرات التي يرمي إليها المتكلم من وراء التركيب النحوي الظاهر. التحول هنا يرتبط بـ المقام والمراد البلاغي. فمثلاً الجملة الخبرية: "الشمس ساطعة" نحويًا، هي جملة اسمية تدل على ثبوت سطوع الشمس، وقد تخرج عن معناها الأصلي (الإخبار) لأغراض أخرى. فلو قالها شخص لصديقه المتردد في الخروج، قد يكون القصد منها الحث على الخروج. فالمعنى النحوي ثابت (الشمس ساطعة)، لكن المعنى البلاغي تحوّل لإنشائي وهو (أخرج واستمتع بالطقس) وجملة "قرأ الطالب الكتاب" (المعنى النحوي الثابت: الطالب فاعل، الكتاب مفعول به) لو قيل "الكتاب قرأ الطالب" هنا المعنى النحوي لم يتغير (الكتاب مفعول به مقدم)، لكن تقديم المفعول به يدل على الاهتمام والتخصيص بالكتاب، وكأنّ المتكلم يريد أن يقول: "ليس أي شيء قرأه الطالب، بل الكتاب تحديدًا" هذا تحول في المعنى من مجرد الإخبار إلى إظهار العناية. وجملة "جاء" بعد سؤال "من جاء؟" نحويًا، الفعل "جاء" تام فحذف الفاعل "زيد" (جاء زيد) ليس نقصًا نحويًا، بل هو لغرض بلاغي كـ الإيجاز، أو أن الفاعل معلوم ولا داعي لذكره، أو لغرض التعيين والتعميم. هذا الحذف أدى إلى تحول في التركيز من الفاعل إلى مجرد وقوع الفعل.

إلا أنه لا يمكن فهم خاصية التحول في المعنى، دون الإحاطة بخاصية الثبات؛ فالثبات هو الأساس الذي يبنى عليه التحول، والمعنى النحوي الثابت هو نقطة الانطلاق التي يتم عليها التلاعب بالدلالات وإضافة الإيجاءات البلاغية، النحو هو الهيكل، والمعاني هي الروح التي تدب في هذا الهيكل؛ لتخلق صورًا وأغراضًا متعددة.

خاتمة بالنتائج والتوصيات

بعد هذا العرض الذي قصدنا من خلاله أن نفصّل الالتباس بين مهام النحويين والبلاغيين، يمكن الخلوّص إلى هذه النتائج:

١- بالرغم من وجود بواعث أدّت لتداخل وظيفتي علم النحو وعلم المعاني، إلّا أنّ معالم التمييز بينهما كانت واضحة في أذهان العلماء، فكلّ أبواب المعاني اعتبارها في البلاغة عندهم غير اعتبارها في علم النحو، وفكرة توالي المهام التي أشرنا إليها في إشادة عبد القاهر الجرجاني، بجهود من قبله وتثريه عليهم، تدل على ذلك.

٢- النحو وصف صوري للغة، والبلاغة وصف لتصرّف المتكلم في اللغة.

٣- وظيفة البلاغة أكثر دقّة ولطفًا؛ لأنّ كثيرًا من إمكانات الإبانة هي إمكانات إلباس، كما أنّ أسباب تسلل اللبس في الجملة، ناتج عن تنوع الأساليب والمقاصد والأغراض الدلالية، التي هي من صميم بلاغة العرب، فقد يشكل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار.

٤- وظيفة النحويّ تسبق وظيفة البلاغيّ، ولهذا نجد مبحث الفصاحة الذي هو من وظائف النحاة، ترد في بداية كتب البلاغيين كالشرط لها، والشرط يسبق المشروط، وكذا الأمر في كل ما اضطرّ علماء البلاغة من التمهيد به من مسائل النحو في تضاعيف بحوثهم البلاغية.

٥- يمكن باستقراء جهود علماء النحو والبلاغة، قديمًا وحديثًا، أن تُستنبط معايير منهجية، لا تخرج عمّا كان يدور على ألسنتهم من مسلّمات منطقية، تكون مستقاة من النظر العميق في تنظيرهم ومنهج تطبيقهم لقضايا العلمين.

ولهذا يوصي البحث بإدانة النظر في الجهود النظرية والتطبيقية، لكتب التراث

التي عاجلت قضايا مشتركة بين علم النحو وعلم البلاغة، ممثلاً في علم المعاني خاصة، أو استقلّ كلّ منها بوظيفة من الوظيفتين، لاكتشاف المزيد من المعايير المنهجية التي يمكن أن تعين المقارب للنصوص على تركيز مهمته، ليخرج بنتائج أكثر دقة في الأعمال التي يقارنها، ويكشف عن المزيد من الأبعاد الإبداعية، لما تحويه العربية من إمكانات لا تتناهى، وخاصة عند دراسة قضايا تركيبية في أعلى مصادر اللغة عطاء وإثراء، ألا وهو الكتاب المجيد الذي لا تنتهي عجائب نظمه، وفرائد عقده.

المصادر والمراجع

الكتب:

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، "البدیع فی العربية"، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، (ط ١، ١٤٢٠هـ).

ابن الأثير، نصرالله بن محمد الشيباني، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ).

ابن الناظم، بدر الدين ابن مالك، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "الخصائص". تحقيق: محمد علي النجار. (ط ٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ابن عربشاه، عصام الدين إبراهيم بن محمد، "الأطول شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: عبد الحميد هندراوي. (بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، "المقرب"، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، (ط ١، ١٩٧٢م).

ابن فرخان، علي بن مسعود الفرخان، "المستوفى في النحو". تحقيق: محمد بدوي المختون، (القاهرة، دار الكتب العربية، ١٤٠٧هـ).

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: مازن المبارك. (ط ٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان. "البرهان في وجوه البيان". تحقيق: د. حفني محمد شرف. (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ).

ابن يعقوب المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد. "مواهب الفتاح شرح تلخيص

المفتاح"، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

أحمد، د. محمد نايل. "البلاغة بين عهدين"، (دمشق: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م).
أحمد، د. محمد نايل. "نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد الغربي الحديث". (القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٧٤م).

الإنبائي، شمس الدين " التجريد علم المعاني والبيان والبديع على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح"، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ).

التفتازاني، سعد الدين "مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: ماهر محمد عثمان. (ط١، تركيا: دار تحقيق الكتاب، ١٤١٨هـ).

الجرجاني، عبد القاهر. "دلائل الإعجاز في علم المعاني". تحقيق: محمود شاكر. (ط٣، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٣هـ).

الجواري، أحمد عبد الستار. "نحو المعاني". (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦م).

الحريول، د. زكي بن صالح. "في خصائص النظام النحوي". (ط١، جدة: كنوز المعرفة، ١٤٤٤هـ).

حسّان، تمام. "الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب". (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١م).

حسان، تمام. "اللغة العربية معناها ومبناها". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).

حسين، عبد القادر. "فن البلاغة". (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).
خليل، د. السيد أحمد. "المدخل إلى دراسة البلاغة العربية". (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٨م).

- الخولي، د. إبراهيم. "مقتضى الحال بين البلاغة العربية والنقد الحديث". (القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٧م).
- الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. "تأويل مشكل القرآن". تحقيق: إبراهيم شمس الدين. (بيروت: دار الكتب العلمية).
- السبكي، أحمد بن علي. "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". ضمن شروح التلخيص. (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٧م).
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر. "مفتاح العلوم". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ).
- السكران، د. محمود. "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي". (مصر: دار المعارف، ١٩٦٢م).
- السيالكوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين. "حاشية السيلالكوتي على كتاب المطول للفتنزايني". تحقيق: محمد السيد عثمان. (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).
- السيد، عبد الحميد. "دراسات في اللسانيات العربية". (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).
- الشايب، أحمد. "الأسلوب". (ط١٣، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٣م).
- الشرقاوي، د. عفت. "بلاغة العطف في القرآن الكريم". (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١م).
- الشمري، عماد الدين محمد. "الإسناد بين النحو والبلاغة". (الأردن: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م).
- الشيخ الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، تحقيق: محمد باسا عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

- الصامل، أ.د. محمد. "قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين". (ط ١، الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٢٨هـ).
- الصعيد، عبد المتعال. "البلاغة العالية علم المعاني". راجعه د. عبد القادر حسين. (ط ٢، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١١هـ).
- الصغير، محمد حسين. "علم المعاني بين الأصل النحو والموروث البلاغي"، (ط ١، بغداد: مطبعة آفاق عربية، ١٩٨٩م).
- ضيف، شوقي. "تاريخ البلاغة". (مصر: دار المعارف، ١٩٦٥م).
- طل، حسن. "المعنى في البلاغة العربية". (ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م).
- عباس، د. إحسان. "تاريخ النقد الأدبي عند العرب". (دار الثقافة، بيروت، ١٤٠١هـ).
- عبد الرزاق، حسن إسماعيل. "النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق". (ط ١، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٤٠٣هـ).
- عيد، صلاح. "الأسلوب الأدبي بين الاتجاهين النحوي والبلاغي". (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٣م).
- عيد، محمد. "الاستشهاد والاحتجاج باللغة". (ط ٣، مصر: عالم الكتب، ١٩٨٨م).
- عيساوي، د. عبد السلام عيساوي. "الأبعاد التأويلية والمفهومية في الدلالة المعجمية". (منوبة: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٩م).
- اللورقي، القاسم بن أحمد "المباحث الكامليّة شرح المقدمة الجزوليّة"، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، (مصر: جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ).
- المبارك، مازن. "الموجز في تاريخ البلاغة". (بيروت: دار الفكر).
- المخزومي، مهدي. "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث".

- (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٦م).
- المراغي، أحمد مصطفى. "تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها". (ط ١، القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٩م).
- مزوز، دليلة. "الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية"، (الجزائر: مطبوعات جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٨م).
- مصطفى، إبراهيم. "إحياء النحو". (مصر: لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٩م).
- الموسى، نهاد. "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث". (القاهرة: الناشر دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٨٧م).
- ناصر، د. مصطفى. "نظرية المعنى في النقد العربي". (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٥م).
- هنداوي، د. عبد الحميد. "الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة". (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ).
- الورداني، د. أحمد. "قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع الهجري". (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٤م).

المجلات:

- اشتية، حفطي حافظ. "المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية". مجلة الجامعة الإسلامية العالمية بباكستان، ٤٩ (١٤٣٥هـ): ١٢١-١٦١.
- بوشفار، سعاد. "خصائص التركيب النحوي بين النحو والبلاغة"، الجزائر، ٣ (٢٠١٩/١٢/١م): ١-١١.
- تريكي، مبارك. "النداء بين النحويين والبلاغيين". حوليات التراث بالمركز الجامعي في المدية بالأردن، ٧ (٢٠٠٧م): ١٣٥-١٤٧.
- جاسب، أ.م.د.علي. "القدرة التعبيرية للغة في ضوء ظاهرة الحذف عند النحويين". مجلة دواة، ٢٦/٧، (١٤٢٢هـ): ٣٧-٣٤.

- الزهاوي، أحلام موسى حيدر. "علم المعاني بين النحو والبلاغة. دراسة نقدية مقارنة للنشأة والتطور"، مجلة المورد العراقية، ٢، (٢٠٠٠م): ٣١-٣٦.
- شيباني، محمد. "بلاغة الاختلاف بين الصيغ النحوية في المتشابهات اللفظية في الآيات القرآنية". صيغتنا الفعل الماضي والفعل المضارع نموذجًا". مجلة جسور المعرفة بالجزائر، ٨ / ٤، (٢٠٢٢ م): ٢٧٠-٢٨٣.
- العايد، أ.د. سليمان بن إبراهيم. "معاني النحو". مجلة العرب دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع، ٤٢، (١٤٢٨هـ): ٥٩٩-٦٢٢.
- كاظم، أ.م.د. ظاهر محسن و أ.م. مقداد مسلم العميدي. "الاحتمال في الأدوات النحوية عند شراح نهج البلاغة". مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة بابل، ١٧ (٢٠١٤م): ٢٩٨-٣١٨.
- كركاغي، هشام. "الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني نحو بلاغي أم بلاغة نحوية؟". مجلة لغة كلام بالمركز الجامعي أحمد زبانة مختبر اللغة والتواصل في الجزائر، ٣/٣ (٢٠١٧م): ٢٢٢-٢٣٧.

Bibliography

Books:

- Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abū al-Saʿādāt. “al-Badīʿ fī al-ʿArabīyah”. Investigated by: Fathī Aḥmad ʿAlī al-Dīn. (1st ed., 1420 AH).
- Ibn al-Athīr, Naṣr Allāh ibn Muḥammad al-Shaibānī. “al-Mathal al-Sāʿir fī Adab al-Kātib wa-al-Shāʿir”. Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. (Beirut: al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, 1420 AH).
- Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn Ibn Mālik. “Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfīyat Ibn Mālik”. Investigated by: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1420 AH).
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ʿUthmān. “al-Khaṣāʾiṣ”. Investigated by: Muḥammad ʿAlī al-Najjār. (4th ed., Cairo: al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah li-al-Kitāb).
- Ibn ʿArabshāh, ʿIṣām al-Dīn Ibrāhīm ibn Muḥammad. “al-Aṭwal Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ”. Investigated by: ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah).
- Ibn ʿUṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʾmin Ibn ʿAṣfūr. “al-Muqarrab”. Investigated by: Aḥmad ʿAbd al-Sattār al-Jawārī and ʿAbdullāh al-Jubūrī. (1st ed., 1972).
- Ibn Farkhān, ʿAlī ibn Masʿūd al-Farkhān. “al-Mustawfā fī al-Naḥw”. Investigated by: Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (Cairo: Dār al-Kutub al-ʿArabīyah, 1407 AH).
- Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʿAbdillāh ibn Yūsuf. “Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿarīb”. Investigated by: Māzin al-Mubārak. (6th ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1985).
- Ibn Wahb, Abū al-Ḥusain Ishāq ibn Ibrāhīm ibn Sulaymān. “al-Burhān fī Wujūh al-Bayān”. Investigated by: Ḥifnī Muḥammad Sharaf. (Cairo: Maṭbaʿat al-Risālah, 1389 AH).
- Ibn Yaʿqūb al-Maghribī, Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn Muḥammad. “Mawāhib al-Fattāḥ Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ”. Investigated by: Khalīl Ibrāhīm Khalīl. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1424 AH).
- Aḥmad, Muḥammad Nāʾil. “al-Balāghah baina ʿAhdain”. (Damascus: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1994).
- Aḥmad, Muḥammad Nāʾil. “Naẓariyat al-ʿAlāqāt aw al-Naẓm baina ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī wa-al-Naḥd al-Gharbī al-Ḥadīth”. (Cairo: Dār al-Ṭibāʾah al-Muḥammadīyah, 1974).
- al-Inbābī, Shams al-Dīn. “al-Tajrīd ʿIlm al-Maʿānī wa-al-Bayān wa-

- al-Baḍī, 'alā Sharḥ Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī li-Talkhīṣ al-Miftāḥ". (Egypt: Maṭba'at al-Sa'ādah, 1330 AH).
- al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn. "Mukhtaṣar al-Ma'ānī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". Investigated by: Māhir Muḥammad 'Uthmān. (1st ed., Turkey: Dār Tahqīq al-Kitāb, 1418 AH).
- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir. "Dalā'il al-I'jāz fī 'Ilm al-Ma'ānī". Investigated by: Maḥmūd Shākīr. (3rd ed., Cairo: Maṭba'at al-Madanī, 1413 AH).
- al-Jawārī, Aḥmad 'Abd al-Sattār. "Naḥw al-Ma'ānī". (Beirut: al-Mu'assasah al-'Arabīyah li-al-Dirāsāt wa-al-Nashr, 2006).
- al-Ḥarīyūl, Zakī ibn Ṣāliḥ. "Fī Khaṣā'iṣ al-Nizām al-Naḥwī". (1st ed., Jeddah: Kunūz al-Ma'rīfah, 1444 AH).
- Ḥassān, Tammām. "al-Uṣūl Dirāsah Iḥṣā' al-Ḥikmah li-al-Fikr al-Lughawī 'inda al-'Arab". (Casablanca: Dār al-Thaqāfah, 1981).
- Ḥassān, Tammām. "al-Lughah al-'Arabīyah Ma'nāhā wa-Mabnāhā". (Cairo: Egyptian General Book Authority, 1979).
- Ḥusain, 'Abd al-Qādir. "Fann al-Balāghah". (2nd ed., Beirut: 'Ālam al-Kutub, 1405 AH).
- Khalīl, al-Sayyid Aḥmad. "al-Madkhal ilā Dirāsāt al-Balāghah al-'Arabīyah". (Beirut: Dār al-Naḥḍah al-'Arabīyah, 1968).
- al-Khulī, Ibrāhīm. "Muqtaḍā al-Ḥāl baina al-Balāghah al-'Arabīyah wa-al-Naqd al-Ḥadīth". (Cairo: Dār al-Baṣā'ir, 2007).
- al-Dīnawarī, Abū Muḥammad 'Abdullāh ibn Muslim ibn Qutaibah. "Ta'wīl Mushkil al-Qur'ān". Investigated by: Ibrāhīm Shams al-Dīn. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
- al-Subkī, Aḥmad ibn 'Alī. "Arūs al-Afrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ. Ḍimn Shurūḥ al-Talkhīṣ". (Cairo: Maṭba'at al-Bābī al-Ḥalabī, 1937).
- al-Sakkākī, Yūsuf ibn Abī Bakr. "Miftāḥ al-'Ulūm". (2nd ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1407 AH).
- al-Sukrān, Maḥmūd. "'Ilm al-Lughah: Muqaddimah li-al-Qārī' al-'Arabī". (Egypt: Dār al-Ma'ārif, 1962).
- al-Siyālkūtī, 'Abd al-Ḥakīm ibn Shams al-Dīn. "Ḥāshiyat al-Siyālkūtī 'alā Kitāb al-Muṭawwal li-al-Taftāzānī". Investigated by: Muḥammad al-Sayyid 'Uthmān. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2012).
- al-Sayyid, 'Abd al-Ḥamīd. "Dirāsāt fī al-Lisānīyāt al-'Arabīyah". (Oman: Dār al-Ḥamīd, 2004).
- al-Shāyib, Aḥmad. al-Aslūb. (13th ed., Egypt: Maktabat al-Naḥḍah al-

- Miṣrīyah, 2003).
- al-Sharqāwī, Iffat. “Balāghat al-‘Atf fī al-Qur’ān al-Karīm”. (Beirut: Dār al-Nahḍah al-, 1981).
- al-Shammārī, Imād al-Dīn Muḥammad. “al-Isnād baina al-Nahw wa-al-Balāghah”. (Jordan: University of Jordan, 2008).
- al-Shaikh al-Azharī, Khālīd ibn ‘Abdillāh al-Azharī. “Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ”. Investigated by: Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd. (1st ed, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 2000).
- al-Šāmil, Muḥammad. “Qaḍīyat al-Faṣl wa-al-Waṣl baina al-Mufradāt ‘inda al-Balāghīyīn”. (1st ed., Riyadh: Kunūz Iṣbīliyyā, 1428 AH).
- al-Ša‘īdī, ‘Abd al-Muta‘āl. “al-Balāghah al-‘Āliyah ‘Ilm al-Ma‘ānī”. Revised by: ‘Abd al-Qādir Ḥusain. (2nd ed., Cairo: Maktabat al-Ādāb, 1411 AH).
- al-Šaghīr, Muḥammad Ḥusain. “‘Ilm al-Ma‘ānī baina al-Aṣl al-Nahwī wa-al-Mawrūth al-Balāghī”. (1st ed., Baghdad: Maṭba‘at Āfāq ‘Arabīyah, 1989).
- Ḍaif, Shawqī. “Tārīkh al-Balāghah”. (Egypt: Dār al-Ma‘ārif, 1965).
- Ṭabl, Ḥasan. “al-Ma‘nā fī al-Balāghah al-‘Arabīyah”. (1st ed., Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1998).
- ‘Abbās, Iḥsān. “Tārīkh al-Naqd al-Adabī ‘inda al-‘Arab”. (Beirut: Dār al-Thaqāfah, 1401 AH).
- ‘Abd al-Razzāq, Ḥasan Ismā‘īl. “al-Naẓm al-Balāghī baina al-Nazarīyah wa-al-Taṭbīq”. (1st ed., Cairo: Dār al-Ṭibā‘ah al-Muḥammadīyah, 1403 AH).
- ‘Īd, Ṣalāḥ. “al-Aslūb al-Adabī baina al-Ittijāhayn al-Nahwī wa-al-Balāghī”. (Cairo: Maktabat al-Ādāb, 1993).
- ‘Īd, Muḥammad. “al-Istishhād wa-al-Iḥtijāj be-al-Lughah”. (3rd ed., Egypt: ‘Ālam al-Kutub, 1988).
- ‘Īsawī, ‘Abd al-Salām. “al-Ab‘ād al-Ta’wīliyah wa-al-Mafhūmīyah fī al-Dalālah al-Mu‘jamīyah”. (Manouba: University Publishing Center, 2009).
- al-Lawraqī, al-Qāsim ibn Aḥmad. “al-Mabāḥith al-Kāmilīyah Sharḥ al-Muqaddimah al-Jazūliyah”. Investigated by: Sha‘bān ‘Abd al-Wahhāb Muḥammad. (Egypt: Cairo University, 1398 AH).
- al-Mubārak, Māzin. “al-Mūjaz fī Tārīkh al-Balāghah”. (Beirut: Dār al-Fikr).
- al-Makhzūmī, Mahdī. “Fī al-Nahw al-‘Arabī: Qawā‘id wa-Taṭbīq ‘alā al-Manhaj al-‘Ilmī al-Ḥadīth”. (Cairo: Maṭba‘at al-Bābī al-Ḥalabī, 1966).

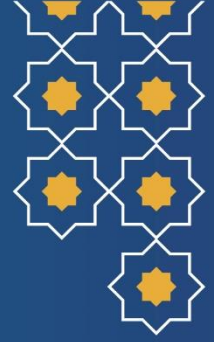
- al-Marāghī, Aḥmad Muṣṭafā. "Tārīkh 'Ulūm al-Balāghah wa-al-Ta'rif be-Rijāliḥā. (1st ed., Cairo: Dār al-Baṣā'ir, 2009).
- Mazūz, Dalīlah. "al-Aḥkām al-Naḥwīyah baina al-Nuḥāt wa-'Ulamā' al-Dalālah: Dirāsah Taḥlīlīyah Naqdīyah". (Algeria: Publications of the University of Mohamed Khider Biskra, 2008).
- Muṣṭafā, Ibrāhīm. "Iḥyā' al-Naḥw". (Egypt: Authorship and Publication Committee, 1959).
- al-Mūsā, Nihād. "Nazariyat al-Naḥw al-'Arabī fī Ḍaw' Manāhij al-Nazar al-Lughawī al-Ḥadīth". (Cairo: Dār al-Bashīr, 1987).
- Nāṣif, Muṣṭafā. "Nazariyat al-Ma'nā fī al-Naqq al-'Arabī". (Cairo: Dār al-Qalam, 1965).
- Hindāwī, 'Abd al-Ḥamīd. "al-I'jāz al-Ṣarfī fī al-Qur'ān al-Karīm: Dirāsah Nazarīyah Taṭbīqīyah li-Tawzīf al-Balāghah li-Ṣiḡhat al-Kalimah". (Beirut: al-Maktabah al-'Asrīyah, 1429 AH).
- al-Wardānī, Aḥmad. "Qaḍīyat al-Lafz wa-al-Ma'nā wa-Nazariyat al-Shi'r 'inda al-'Arab min al-Uṣūl ilā al-Qarn al-Sābi' al-Hijrī. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2004).

Journals:

- Ishtiyah, Hifzī Ḥāfiz. "al-Manāhij al-Naḥwīyah wa-al-Balāghīyah bayna al-Istiqlāliyah wa-al-Takāmuliyah". Journal of the International Islamic University of Pakistan, 49 (1435 AH): 121-161.
54. Būshfār, Su'ād. "Khaṣā'is al-Tarkīb al-Naḥwī baina al-Naḥw wa-al-Balāghah". Algeria, 3(1/12/2019): 1-11.
- Triki, Mubarak. "al-Nidā' baina al-Naḥwiyyīn wa-al-Balāghiyyīn". Annals of Heritage, University Center in Médéa, Jordan, 7 (2007): 135-147.
- Jāsib, 'Alī. "al-Qudrah al-Ta'bīriyyah li-al-Lughah fī Ḍaw' Zāhirat al-Ḥaḍf 'inda al-Naḥwiyyīn". Dawāt Journal, 7/26 (1422 AH): 34-37.
- al-Zahāwī, Aḥlām Mūsā Ḥaidar. "'Ilm al-Ma'ānī baina al-Naḥw wa-al-Balāghah: Dirāsah Naqdīyah Muqāranah li-al-Nash'ah wa-al-Taṭawwur". Al-Mawrid Iraqī Journal,, 2 (2000): 31-36.
- Shaibānī, Muḥammad. "Balāghat al-Ikhtilāf baina al-Ṣiyagh al-Naḥwīyah fī al-Mutashābihāt al-Lafzīyah fī al-Āyāt al-Qur'ānīyah: Ṣiḡhat al-Fi'l al-Māḍī wa-al-Muḍāri' Namūdhajan. Jusūr al-Ma'rifah Journal, Algeria, 8/4 (2022): 270-283.
- al-Āyid, Sulaimān ibn Ibrāhīm. "Ma'ānī al-Naḥw". Al-'Arab Journal, Dār al-Yamāmah for Research, Publishing, and Distribution, 42

- (1428 AH): 599-622.
- Kāzim, Zāhir Muḥsin and Muqaddād Muslim al-‘Amīdī. “al-Iḥtimāl fī al-Adawāt al-Naḥwīyah ‘inda Shurāḥ Nahj al-Balāghah”. Journal of the College of Basic Education, University of Babil, 17 (2014): 298-318.
- Karkā‘ī, Hishām. “al-Faṣl wa-al-Waṣl ‘inda ‘Abd al-Qāhir al-Jurjānī: Naḥwun Balāghiyun am Balāghatun Naḥwīyah?”. Journal of Language and Speech at the Ahmed Zabana University Center, Language and Communication Laboratory in Algeria, 3/3 (2017): 222-237.





The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature



Issue : 17

July - Sept 2025

part 1